تعدد آراء ابن مالك في المسألة الواحدة بين كتابه سبك المنظوم وفكى المختوم ومؤلفاته الأخري جمعاً ودراسة

إعداد

د/ مديحة محمد خليل

المدرس بكلية البنات الإسلامية بأسيوط

المقدمة

الحمد لله الذي رضي من عباده بالقليل من العمل وتجاوز لهم عن الكثير من الزلل والصلاة والسلام على المبعوث بخير الملل وعلى آله وصحبه الفضلاء الأول وبعد ....

فإن هذا البحث يتناول قضية مهمة لدى ابن مالك، وهي تعدد أقواله في المسألة الواحدة في كتابه سبك المنظوم، ومؤلفاته الأخرى، وكتاب سبك المنظوم، وصفه السيوطي بأنه الكتاب الذي جزم فيه ابن مالك كثيرا، بخلاف مارجحه في سائر كتبه [١] .ويوضح هذا البحث تلك الأقوال المتعددة لابن مالك، وموقف النحاة منها، ثم يبين كيفية العمل تجاه هذه الأقوال المتعددة، بالتوضيح وبيان الراجح منها، وهذا أمر قد تنبه إليه العلماء منذ القدم، فأوضحوا كيفية العمل تجاه هذه القضية حالة وجودها، وذلك إذا ورد عن العالم قولان في مسألة واحدة، في كتاب واحد، أو في كتابين، أو أكثر، أو في أزمنة مختلفة، ومن ذلك ما صنعه ابن جني في كتابه الخصائص، حيث عقد بابا لذلك سماه: "باب في اللفظين على المعنى الواحد يردان عن العالم متضادين"[٢] تناول فيه هذا الأمر بالإيضاح والتأصيل والتمثيل .

---

١) النكت على الألفية والكافية الشافية والشذور والنزهة للسيوطي ١/ ٣٠٥ .

٢) الخصائص لابن جني (١/ ٢٠١).

هذا وتنبع أهمية هذا البحث من أهمية مؤلفات ابن مالك التي تصدى لها البحث ومنها كتاب سبك المنظوم وفك المختوم، وهو واحد من أهم كتب ابن مالك في النحو، وذلك بدراسة الآراء التي خالف فيها ابن مالك رأيه في هذا الكتاب ومصنفاته الأخرى، واقتضت طبيعة هذه الدراسة أن تتكون من فصلين، مسبوقة بمقدمة، وتنتهي بخاتمة، يتبعها فهرس للمصادر والمراجع، وفهرس لمحتويات البحث .

الفصل الأول : ويتكون من مبحثين :

المبحث الأول : التعريف بابن مالك .

المبحث الثاني : دراسة ظاهرة اختلاف رأي ابن مالك في المسألة الواحدة .

الفصل الثاني : ويشمل المواضع التي اختلف فيها رأي ابن مالك في المسألة الواحدة وقد تناولتُ مسائله وفق المنهج التالي :

ـ وضعت عنواناً مناسباً لكل مسألة .

ـ مهدت لكل مسألة من مسائل البحث بمقدمة مختصرة .

ـ تناولت رأي ابن مالك في كتابه سبك المنظوم، ثم ناقشت رأيه في مصنفاته الأخرى وذلك بالاستعانة بالكتب المشهورة، مع إلقاء الضوء على أشهر النحاة الذين تمسكوا برأي ابن مالك، واستعراض الأدلة التي ساقها ابن مالك برهانا على صحة مذهبه .

ـ مناقشة المسألة باستعراض آراء السابقين لابن مالك، واللاحقين، ومقارنة هذه الأقوال، وذلك لابتغاء الكشف عن سبب اختلاف رأي ابن مالك في المسألة .

ـ ذكرت ماقد يرد على مذهب ابن مالك من اعتراض، أو رد حتى يتسنى لي المفاضلة بينهما .

ـ بعد بسط آراء بن مالك المتباينة في المسألة الواحدة، رجحت منها ما أراه راجحاً وذلك بما توفر لي من أدلة على اختيار الرأي الصائب، وعملا بما وضعه علماء العربية من أصول تتعلق بترجيح أحد قولي العالم الواحد
ـ أرجعت الآيات القرآنية إلى مواضعها بذكر اسم السورة، ورقم الآية، مع الضبط بالشكل.

ـ نسبت الشواهد الشعرية إلى قائليها، وبحورها، وإرجاعها إلى مصادرها من الدواوين وكتب النحو واللغة، مع ضبطها بالشكل .

ـ اجتهدت في توثيق آراء النحاة، ورددتها إلى مصنفاتها إلا إذا تعذر ذلك فأحيل الرأي إلى مصادر النحو الأخرى .

أما المنهج الذي اتبعته في ترتيب المسائل، فهو ترتيب ابن مالك في كتابه سبك المنظوم، والذي سار فيه وفق تسلسل أبواب التسهيل إلا أنه خالفه في بعض المواضع.

ـ الخاتمة : وأودعت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها .

ثم ذيلت البحث بفهرس المصادر والمراجع، ثم فهرس الموضوعات

المبحث الأول

حياة ابن مالك من الميلاد إلى الوفاة

اسمه: هو جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك، الطائي، الجياني الأندلسي، الشافعي، النحوي، اللغوي[١]، وكنيته: أبو عبد الله، ولقبه: جمال الدين، ومنهم من كرر اسم والده وقال: (عبد الله بن عبد الله بن مالك) [٢].

مولده: اختلفت الروايات في تاريخ ولادته، فمنها ما ذكر أنه ولد سنة (٦٠٠هـ) أوسنة(٦٠١هـ) وقيل سنة (٥٩٨هـ)[٣]. وكان مولده في مدينة (جيان) بالأندلس. وقد وصفها ياقوت الحموي في معجم البلدان بقوله:

---

(١) ورد في كتاب (شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ) ص١، وفي أول كتابه التسهيل ص١.

(٢) ورد في كتابه (الاعتضاد في الفرق بين الظاء والضاد) ص٣٣.

(٣) ينظر: إكمال الإعلام بتثليث الكلام، ابن مالك، تحقيق: سعد بن حمدان الغامدي، مكتبة المدني، جدة ١٤٠٤هـ ط/٩ – ٤٣.

- **نفح الطيب في غصن الأندلس الرطيب. أحمد محمد المقري. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط١ ١٣٦٧هـ مطبعة السعادة بمصر، ٤٢١/٢ – ٤٣٣.**
- **الاعتضاد في الفرق بين الظاء والضاد، لابن مالك، تحقيق: حسين تورال وطه محسن، مطابع النعمان ١٩٧٢م/ ١٣ – ١٦.**
- **بغية الوعاة ١٣٠/١.**

«جَيَّان: بالفتح ثم التشديد. [١]

شيوخه: [٢] في جيان: مسقط رأسه، أخذ القراءات والنحو عن:

- **ثابت بن محمد بن يوسف خيار الكلاعي[٣]: أخذ القراءات عن أبي العباس، وقرأ كتاب سيبويه، أقرأ القرآن والعربية بجيان، معروف بالزهد والفضل والجود، توفي بغرناطة سنة ٦٢٨هـ.**
- **أبو علي الشلوبين[٤]: هو عمر بن محمد بن عبد الله الأزدي، من أهل إشبيلية يكنى بأبي علي، ويعرف بالشلوبين، ولد سنة ٥٦٢هـ، ، كان إماماً في العربية، توفي بإشبيلية سنة ٦٤٥هـ .**

- **البداية والنهاية، لابن كثير، النسخة المصورة، بيروت ١٩٦٦م، مطبعة السعادة بمصر ١٣٥٨هـ، ١٦٧/١٣.**
- **شرح عمدة الحافظ ، تحقيق عدنان الدوري، ط١، مطبعة العاني، ١٩٧٥م، ص١٧-٦٦.**
- **طبقات النحويين واللغويين. لتقي الدين ابن قاضي شهبة، تحقيق: محسن عائض، مطبعة النعمان، بغداد، ١٩٧٤م/١٣٣.**
- **ذيل مرآة الزمان، قطب الدين اليونيني، ط١، ١٩٦٠م، حيدر آباد ٧٦/٣.**
- **فوات الوفيات، محمد شاكر الكتبي، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة بمصر، ١٣٥٨هـ، ٤٠٧/٢.**

(١) معجم البلدان، ياقوت الحموي، دار صادر، بيروت، ١٩٥٦م، ١٦٩/٢ - ١٧٠.

٢) غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري ٢/ ١٨٠ .

(٣) انظر بغية الوعاة ٤٨٢/١، نفح الطيب ٤٢١/٢ - ٤٣٠.

(٤) انظر شرح ألفية ابن معطى ص /٢٧، البغية ٢٢٤/٢، الوفيات ٤٥١/٣ - ٤٥٢.

وفي دمشق سمع من:

١- أبي صادق الحسن بن الصباح[١]:هو أبو صادق الحسن بن صباح المخزومي المصري، كان أديباً، صالحاً، فاضلاً، جليلاً، ولد بمصر سنة ٥٤١هـ ، توفي بدمشق سنة ٦٣٢هـ.

٢- أبي الفضل مكرم بن أبي الصقر[٢]: هو أبو الفضل نجم الدين مكرم بن محمد القرشي، الدمشقي، المعروف بابن أبي الفضل، كان عالماً محدثاً فاضلاً، توفي سنة ٦٣٥هـ.

٣- ابن أبي الفضل المرسي[٣]: هو شرف الدين أبو عبد الله محمد بن أبي الفضل المرسي، كان شيخاً فاضلاً، فقيهاً، كثير الكتب، ولد سنة ٥٧٠هـ، توفي سنة ٦٥٥هـ.

٤- ابن الحاجب[٤]: هو أبو عمرو، جمال الدين، عثمان بن الحاجب الكردي، ولد بمصر سنة ٥٧٠هـ، مقرئ نحوي فقيه مالكي، توفي بمصر سنة ٦٤٦هـ.

---

(١) مقدمة التسهيل، ص٧، الشذرات ٢٦٠/٧.

(٢) مقدمة التسهيل ص١٠، نفح الطيب ٤٢١/٢.

(٣) انظر الوافي بالوفيات ٦٥٤/٣، والنجوم الزاهرة ٥٩/٧، والشذرات ٢٦٩/٥.

(٤) انظر البغية ١٣٤/٢، الوفيات ٢٤٨/٣ – ٢٥٠، غاية النهاية في طبقات القراء، شمس الدين الجزري، ط١، مكتبة الخاني بمصر ١٣٥١هـ، ٥٠٨/١.

٥- وفي حلب لازم حلقة ابن يعيش[١]: هو موفق الدين أبو البقاء، النحوي، الحلبي المولد، والموصلي المنشأ، كان ماهراً في النحو والتصريف، ولد بحلب سنة ٥٥٣هـ، وتوفي سنة ٦٤٣هـ.

٦- ابن عمرون[٢]: هو محمد بن أبي عليّ بن عمرون ، الحلبي النحوي، ولد سنة ٥٩٦هـ تقريباً، وأخذ النحو عن ابن يعيش وغيره، وتصدر لإقرائه ،وجالس ابن مالك، توفي سنة ٦٤٩هـ .

٧- ابن الخباز[٣]: هو أحمد بن الحسين ، الموصلي النحوي الضرير، كان أستاذاً، بارعاً، علامة زمانه في النحو، واللغة، والفقه، والعروض، والفرائض، له (النهاية في النحو) و(شرح ألفية ابن معطٍ) توفي بالموصل سنة ٦٣٧هـ.

تلاميذه:

قال ابن الأثير: «وقد أخذ عنه العربية غير واحد من الأئمة غير أني لا أعلم أحداً قرأ عليه القراءات ولا أسندها عنه»[٤]. ومن تلاميذه:

١- بدر الدين[١]:هو محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك، المشهور بابن الناظم تلميذ ابن مالك، وولده، ولي وظيفة والده بدمشق، وتصدى للاشتغال والتصنيف توفي عام٦٨٦هـ.

---

(١) انظر بغية الوعاة ٣٥١/٢، الوفيات ٤٦/٧ – ٥٣، الشذرات ٢٢٨/٥.
(٢) انظر بغية الوعاة ٢٣١/١، والشذرات ٣٣٩/٥.
(٣) البغية ٣٠٤/١.
(٤) غاية النهاية ١٨١/٢.

٢- **شمس الدين بن جعوان: [٢] هو محمد بن محمد بن عباس بن جعوان، أخذ النحو عن جمال بن مالك، وكان من كبار أصحابه، وهو إمام في اللغة، والنحو، توفي وهو شاب سنة ٦٨٢هـ.**

٣- **شمس الدين بن أبي الفتح[٣]: هو محمد شمس الدين بن أبي الفتح البعلي، أبو عبد الله الفقيه، الحنبلي، المحدث، النحوي، اللغوي، ولد سنة ٦٤٥هـ، ببعلبك، قرأ العربية واللغة على ابن مالك، ولازمة حتى برع في ذلك، توفي بالقاهرة سنة ٧٠٩هـ.**

٤- **العلاء بن العطار[٤]:هو علاء بن إبراهيم أبو الحسن بن العطار الشافعي، ولد سنة ٦٥٤هـ، وأخذ العربية عن ابن مالك، وولي مشيخة دار الحديث النورية، توفي سنة ٧٢٤هـ بدمشق.**

٥- **الشيخ أبو الحسين اليونيني[٥]: هو علي بن محمد بن أحمد اليونيني الحنبلي، ولد ببعلبك سنة ٦٢١هـ، قرأ صحيح البخاري على ابن مالك تصحيحاً، كان قاضياً للحقوق، توفي ببعلبك سنة ٧٠١هـ.**

---

(١) انظر الوافي بالوفيات ٢٠٤/١ – ٢٠٥.

(٢) انظر الوافي بالوفيات ٢٠٣/١، بغية الوعاة ٢٢٤/١.

(٣) انظر الشذرات ٢٠/٦، البغية ٢٠٧/١.

(٤) انظر الشذرات ٦٣/٦.

(٥) انظر شذرات الذهب، ٣/٦ – ٤.

٦- **شهاب الدين محمود[١]: هو شهاب الدين، محمود بن سليمان بن فهد الحلبي الدمشقي، أخذ عن ابن مالك، توفي بدمشق سنة ٧٢٥هـ.**

٧- **أبو عبد الله الصيرفي[٢]: هو محمد بن محمد بن علي بن إبراهيم الدمشقي، سمع من ابن مالك وغيره، قال الشعر، وكان محدثاً متواضعاً، توفي سنة ٧٢٢هـ بدمشق.**

٨- **قاضي القضاة[٣]: هو بدر الدين محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة ،الشافعي، ولد سنة ولد سنة ٦٣٩هـ بحماة، قرأ النحو على ابن مالك، توفي سنة ٧٣٣هـ.**

٩- **شهاب الدين بن غانم[٤]: هو أحمد بن محمد بن سلمان، شهاب الدين بن غانم، من أهل النحو واللغة، رَوَى عن ابن مالك، وعن ولدِه بدر الدين، توفي سنة ٧٣٧هـ.**

١٠-**ابن النحاس[٥]:هو محمد بن إبراهيم الحلبي الأصل، المعروف بابن النحاس، ولد سنة ٦٢٧هـ، وأخذ العربية عن ابن مالك، وهو شيخ أبي حيَّان، دخل مصر وأخذ عن شيوخها، توفي سنة ٦٩٨هـ.**

---

(١) انظر شذرات الذهب ٦٩/٦.

(٢) انظر الوافي بالوفيات ٣٥٩/٣، شذرات الذهب ١٠٦/٨.

(٣) انظر شذرات الذهب ١٠٥/٦.

(٤) انظر شذرات الذهب، ١١٤/٦، بغية الوعاة ٤٧٤/١.

(٥) انظر شذرات الذهب ٤٤٢/٥، بغية الوعاة ١٣/١، نفح الطيب ٤٢٧/٢.

١١- الشيخ النووي[١]: هو محيي الدين أبو زكريا، يحيى بن شرف، ولد بنوي سنة ٦٣١هـ، وهو إمام أهل اللغة والأدب، توفي سنة ٦٧٦هـ.

١٢- العلم الفارقي[٢]:هو سليمان بن أبي حرب الحنفي، علم الدين، كان من تلاميذ ابن مالك، اشتغل عليه الناس، وكان يحلّ المشكلات حلاً جيداً، قرأ القرآن بالسبع، توفي بالقاهرة سنة ٦٠٩هـ.

١٣- علم الدين البرزالي[٣]: هو القاسم بن محمد بن يوسف البرزالي الإشبيلي، ولقد أجازه ابن مالك وهو صغير، توفي سنة ٧٣٩هـ.

١٤- ابن المنجا[٤]: هو العلامة زين الدين أبو البركات، الدمشقي الحنبلي، ولد سنة ٦٣١هـ، قرأ النحو على ابن مالك، كان بحراً في العربية، توفي سنة ٦٩٥هـ.

١٥- ابن الفويرة[٥]: هو بدر الدين محمد بن عبد الرحمن الدمشقي، درّس درّس وأفتى، وبرع في الفقه، والأصول، والعربية ، توفي سنة ٦٧٥هـ.

---

(١) انظر شذرات الذهب ٥/٣٥٤ - ٣٥٦.

(٢) انظر بغية الوعاة ١/٥٩٨.

(٣) انظر الدرر الكامنة ٣/٣٢١.

(٤) انظر شذرات الذهب، ٥/٤٣٣.

(٥) انظر شذرات الذهب، ٥/٣٤٧.

مكانته العلمية وآراء العلماء فيه:

حقق ابن مالك منزلة عظمى في علوم اللغة، والقراءات، وكان بحراً لا يجارى في النحو والتصريف «قال بعض من عرَّف بابن مالك: إنه تصدر بحلب مدة، وأمَّ بالسلطانية، ثم تحول إلى دمشق، وتكاثر عليه الطلبة، وحاز قصب السبق، وصار يضرب به المثل في دقائق النحو، وغوامض الصرف، وغريب اللغات، وأشعار العرب مع الحفظ والذكاء، والورع، والديانة، وحسن السَّمْت، والصيانة، والتحري لما ينقله والتحرير فيه، وكان ذا عقل راجح، حسن الأخلاق، مهذباً، ذا رزانة وحياء ووقار، ... تخرج به أئمة ذلك الزمان... وسارت بتصانيفه الركبان، وخضع لها العلماء الأعيان، وكان حريصاً على العلم، حتى إنه حفظ يوم موته ثمانية شواهد»(١).

أما الاطلاع على الحديث، فكان فيه آية، أكثر ما يستشهِد بالقرآن فإن لم يكن فيه شاهد عدل إلى الحديث، وإن لم يكن فيه شيء، عدل إلى أشعار العرب. قال ابن مالك عن نفسه: «إنه أعرف أهل زمانه بعلوم القراءات

---

(١) نفح الطيب ٤٢٧/٢ العبر في أخبار من غبر ٥/ ٣٠٠ شذرات الذهب، ٣٣٩/٥. ونفح الطيب ٤٢٢/٢، طبقات النحاة واللغويين ص١٣٣، الاعتضاد ، ص ١٤. الوافي بالوفيات، ٣٥٩/٣، وشذرات الذهب ٣٣٩/٥. نفح الطيب ٤٢٢/٢.

والنحو، واللغة، وفنون الأدب ، وقال فيه ابن الجزري: «هو إمام زمانه في العربية»[١].

حياته ووفاته[٢]

قضى ابن مالك حياته في دمشق، ومر بمصر، وأقام بالقاهرة مدة غير محددة، ثم ارتحل إلى الحجاز رغبة في الحج والزيارة، وعاد إلى دمشق، وظل هناك حتى استوفى أجله في (١٢/٨/٦٧٢هـ) وصلي عليه بالجامع الأموي، ودفن بسفح جبل قاسيون، في تربة القاضي عز الدين بن الصائغ وقيل في تربة ابن جعوان[٣].

ومن تصانيفه[٤] :

١- **الكافية الشافية**: وهي منظومة في النحو والصرف من مزدوج الرجز، وعدد أبياتها ألفان وسبعمائة وسبعة وخمسون بيتا، اشتملت على ستة وستين بابا، واثنين وستين فصلا ، وهي تعد أصلا لكتب ابن مالك، وإن لم تكن أوفاها ؛ لأن التسهيل يزيد عليها في مادته فقد زاد بعض

(١) غاية النهاية في طبقات القراء لشمس الدين بن الجزري، ١٨٠/٢ – ١٨١.
(٢) نفح الطيب ٤٢٥/٢.
(٣) جبل قاسيون: جبل يطل على دمشق من الجهة الغربية، وهو متنزه الآن لأهل دمشق وبسفح قاسيون توجد ترب، وأحياء شعبية، انظر: معجم البلدان ٨٣/٤.
(٤) انظر: الوافي بالوفيات ٣٦٠/٣، فوات الوفيات ٤٥٣/٢، البداية والنهاية ٢٦٧/١٣، وغاية النهاية ١٨٠/٢ – ١٨١، وطبقات النحاة واللغويين ١٣٤، ١٣٥، البغية ١٣١/١ – ١٣٤، نفح الطيب ٤٣٢/٢ – ٤٢٤، شذرات الذهب ٣٣٩/٥،الأعلام، الزركلي ط٣، بيروت ١٣٨٩هـ، ١١١/٧.

الأبواب على الكافية ، وهي أول مصنفات ابن مالك النحوية والصرفية نظمها في حلب [١].

٢- والخلاصة المشهورة بالألفية، وهي منظومة في نحو ألف بيت، أودع فيها ابن مالك خلاصة ما في منظومته الأخرى (الكافية الشافية) من نحو وصرف. وهي مطبوعة عدة طبعات.

٣- الفوائد المحوية، في المقاصد النحوية هذا كتاب نثر فيه ابن مالك مانظمه في الكافية الشافية، وقد تم تحقيق هذا الكتاب في المملكة العربية السعودية جامعة أم القرى رسالة ماجستير للطالبة وداد يحيى إشراف الأستاذ الدكتور عياد عيد الثبيتي.

٤- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، قيل إنه في الأصل خلاصة للكتاب السابق وتسهيلا له وتكميلا[٢] وهو مطبوع في القاهرة ١٣٨٨هـ بتحقيق محمد كامل بركات.

٥- شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، شرح ابن مالك كتاب التسهيل ولم يتمه ، فقد وصل فيه إلى باب مصادر الفعل الثلاثي ، وكمل عليه ولده بدر الدين ولم يتمه ، وقد وسمه في شرح الكافية الشافية عند إحالته إليه بأنه مستوفي فيه الاحتجاج ، وبكتابه الكبير في فصل

---

[١]) ينظر غاية النهاية ٢/ ١٨١ .

[٢]) ينظر المرجع السابق .

المعرف بالأداة ، وباب الابتداء.[١] مطبوع بتحقيق د/ عبد الرحمن السيد ود/ محمد بدوي المختون.

٦- شرح الكافية الشافية (الوافية) شرح ابن مالك نظم الكافية الشافية بشرح سماه الوافية، وقد تفاوت شرحه بين الإطناب والإيجاز، وكذا استشهاده، ولعلّ السبب في ذلك يعود إلى أنّ ابن مالك لم يشرحه دفعة واحدة، وإنما شرحه في أوقاتٍ متفاوتةٍ، مما أدى إلى اختلاف منهجه في الشرح في أول الكتاب ،ووسطه ،وآخره وشرح الكافية الشافية يأتي في ترتيبه الزمني بعد شرح التسهيل، ذلك : لإحالته على شرح التسهيل في بعض المواضع.

٧- عمدة الحافظ وعدة اللافظ. وهو كتاب مختصر يضم أصول النحو والصرف، خالٍ من الأدلّة، والخلافات أحكم ابن مالك تصنيفه، وأتقن ترتيبه، وتبويبه.

٨- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ: توسع ابن مالك في شرح مختصره ،وبين بعض الخلافات النحوية، وتعرض فيه لآراء النحاة بالمناقشة ،فتارةً يوافق بعضهم في آرائهم، وتارةً العكس، مؤيداً ذلك بالدليل مأمكن وقد سلك ابن مالك في الشرح مسلكاً سهلاً، واضحا دقيقاً في

---

[١]) ينظر شرح الكافية الشافية ١/ ٣١٩ و بغية الوعاة ١/ ١٣٤ .

عباراته، وهو يتسم بالوسطية، فليس بالطويل المملّ، ولا الموجز المخلّ[١] مطبوع تحقيق عدنان عبد الرحمن الدوري .

٩- إكمال العمدة وشرح إكمال العمدة وهما من مؤلفات ابن مالك المفقودة، ذكرهما السيوطي في نظمه لمؤلفات ابن مالك .[٢]

١٠- سبك المنظوم وفك المختوم،[٣] وهو على غرار التسهيل من حيث المادة العلمية الغزيرة ، سار ابن مالك في ترتيب مسائله على نمط التسهيل، مطبوع تحقيق أ .د عدنان محمد سليمان ، أ . م فاخر جبر مطر ومن قال: ان اسمه فك المنظوم وسبك المختوم فقد خالف النقل والعقل.[٤]

١١- المؤصل في نظم المفصل.هو كتاب في النحو منظوم ، وأنه فك هذا النظم بسبك المنظوم وفك المختوم ، الذي جعله نثراً للمؤصل . [٥]

١٢- شواهد التوضيح والتصحيح، لمشكلات الجامع الصحيح.مطبوع، وقام بتحقيقه المرحوم محمد فؤاد عبد الباقي، مصر ١٣٧٦هـ.

١٣- المقدمة الأسدية وضعها باسم ولده الأسد .

---

١) مقدمة تحقيق شرح عمدة الحافظ للدوري ٦٤، ٤٦ , ينظر بغية الوعاة١/١٣١ .
٢) ينظر بغية الوعاة١/١٣١.
٣) تاريخ الإسلام ت تدمري (٥٠/ ١١٠) طبقات الشافعية لابن قاضى شهبة (٢/ ١٥١).
٤) مقدمة ألفية ابن مالك (ص: ٥).
٥) ينظر سبك المنظوم وفك المختوم ص ٥٩ وينظر مقدمة محقيق التسهيل ص ٢١

وشرح الجزولية. والنكت النحوية على مقدمة ابن الحاجب. إلى غير ذلك من المؤلفات

آثار ابن مالك في علم الصرف

١- إيجاز التعريف في علم التصريف: شرح لكتابه ضروري التصريف، ووسمه بالتعريف ، وهو مطبوع تحقيق / د . حسن أحمد العثمان .

٢- ثلاثيات الأفعال ولامية الأفعال: وهي منظومة في مائة وأربعة عشر بيتاً طبعت في الهند، كما طبعت سنة ألف وثلاث مائة وتسعة وعشرون هـجرية بمصر، وشرحها ابن المؤلف بدر الدين.

٣- تصريف ابن مالك: مخطوط بدار الكتب المصرية.وقد طبع بتحقيق عادل عبد الحميد .

٤- لامية الأفعال: قصيدة في أكثر من مائة بيت.مطبوع.

٥- شرح لامية الأفعال: ذكر محمد كامل بركات أنه طبع في ليبزج سنة ألف وثمان مائة وستة وستون من الميلاد، دار الكتب القاهرة نسخة رقم ٥٠١٢ هـ[١] وقد طبع بشرح ابنه بدر الدين مكتبة الإمام الوادعي دار عمر بن الخطاب مصر .

٦- منظومة فيما ورد من الأفعال بالواو والياء: (مطبوع) شرحها واعتنى بها عمار بن خميسي دار ابن حزم بيروت لبنان .

(١) مقدمة تحقيق التسهيل /٣٠.

٧- **تحفة المودود بمعرفة المقصور والممدود: (مطبوع) شرحها واعتنى بها عمار بن خميسي دار ابن حزم بيروت لبنان .**

آثاره اللغوية:

١- **(إكمال الإعلام، بمثلث الكلام): وهي أرجوزة مربعة طويلة،ألفان وسبع مائة وخمسة وخمسون بيتاً، طبعت في المطبعة الجمالية بمصر سنة ألف وثلاث مائة وتسعة وعشرون هـجرية ، بتحقيق الشيخ أحمد بن الأمين الشنقيطي.**

٢- **شرح لامية الأفعال: وهو مطبوع في مجلد طبع في لايبزج ١٨٦٦م.**

٣- **نظم الفوائد: مطبوع بتحقيق د/ سليمان بن إبراهيم العايد، نشر في مجلة جامعة أم القرى، السنة الأولى ــ العدد الثاني العام ١٤٠٩ هـ .**

٤- **الاعتضاد في الفرق بين الظاء والضاد، وهو كتاب مطبوع عبارة عن قصيدة (ظائية) من البحر البسيط تشتمل على (اثنان وستون) بيتاً، ضمنها ابن مالك ضوابط مميزة للظاء من الضاد، مع شرح لهذه القصيدة، وإيضاح لمراميها تحقيق وتقديم حسين تورال / طه محسن مصابع النعمان ــ النجف الأشرف ١٩٧٢ / ١٣٩١ هـ .**

٥- **الاعتماد في نظائر الظاء والضاد: وقصيدة أخرى في الظاء والضاد تحقيق أ.د / حاتم صالح الضامن دار البشائر للطباعة والنشر ط/ الأولى سنة ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٣ م .**

٦- أرجوزة في الظاء والضاد: والنظم الأوجز فيما يهمز وما لا يهمز وشرحه والوفاق في الإبدال، والألفاظ المختلفة.

٧- ذكر معاني أبنية الأسماء الموجودة في المفصل وفتاوي في العربية.

٨- منظومة فيما ورد من الأفعال بالواو والياء؛ وهي قصيدة في حوالي (ثمان وستون)بيتاً طبعت عدة طبعات منها طبعة بالقاهرة ١٢٧٨هـ.

٩- ثلاثيات الأفعال : وهو بيان ما فيه لغات ثلاث فأكثر، كتاب في اللغة، يعرف بـ(فعل وأفعل) بدار الكتب المصرية نسختان منه،نشر بتحقيق د /سليمان العابد [١].

١٠- كتاب الألفاظ المختلفة في المعاني المؤتلفة: نشر بتحقيق د. نجاة حسن عبد الله نولي سنة ١٤١١هـ.

آثار ابن مالك في القراءات:

١- القصيدة المالكية في القراءات السبع: وهي قصيدة رتبها على سور القرآن الكريم مع ذكر الرواة الذين وردت عنهم القراءات، وعدد أبياتها ثمانمائة بيت بدار الكتب نسخة منها برقم (٢٣٠٣٥ب) وطبع بتحقيق د/ احمد بن علي بن عبد الله السديس عضو هيئة التدريس بكلية القرآن والدراسات الإسلامية بالجامعة الإسلامية في المدينة المنورة .

(١) مقدمة تحقيق التسهيل ص٢٩.

٢-حوز المعاني في اختصار حرز الأماني: قصيدة لامية في القراءات اختصر بها الشاطبية .

المبحث الثاني

ظاهرة اختلاف رأي ابن مالك في المسألة الواحدة

أسباب ما يشيع في مصنفات ابن مالك من آراء تبدو مختلفة

برزت ظاهرة تعدد الرأي النحوي في المسألة الواحدة لدى كثير من النحاة، كـيونس بن حبيب، والخليل، وسيبويه، والأخفش حتى عصر المتأخرين من النحاة، ومنهم ابن الحاجب، وابن مالك، وأبو حيان، وابن هشام، وغيرهم ومردها إلى أنَّ العالم قد يكون له نظر في وقت تأليفة لكتاب لايرتضيه في كتاب آخر، وبهذا يكون له في المسألة الواحدة قولان أو أكثر، وابن مالك من النحاة الذين تعددت آراؤه في مصنفاته، وقد ذُكِر في مقدمة شرح الكافية الشافية سر ما يشيع في مصنفات ابن مالك من آراء تبدو مختلفة، أو متباينة" وبهذا يتضح أمران :

أولهما: أن المصنف لا يقبل ما يرد عن العلماء حتى يراجعه في مواطنه، وكثيرًا ما كان ينسب لواحد من العلماء رأي لا يتفق مع ما عرف عنه، فيثبت المصنف ذلك الرأي في النظم على ما اقتضاه علمه، ولكنه يحقق ذلك، ويستمر في البحث والتنقيب، فإذا لم يجد ما ينفي نسبة هذا

الرأي، اقتصر على ذلك. وإن عثر على الحقيقة نبه إليها في الشرح، من ذلك ما جاء في فصل دخول الفاء على خبر المبتدأ عند شرحه قوله:

وَذَا الجَوَازَ بَعْدَ لكنَّ وإنَّ ... وأنَّ بَاقٍ وأَبَى أبُو الحَسَنْ[1]

قال ابن مالك:"روي عن الأخفش أنه منع من دخول الفاء بعد "إن" وهذا عجيب؛ لأن زيادة الفاء في الخبر على رأيه جائزة، وإن لم يكن المبتدأ يشبه أداء الشرط نحو "زيد فقائم"، فإذا دخلت على اسم يشبه أداة الشرط، فوجود الفاء في الخبر أحسن، وأسهل من وجودها في خبر "زيد" وشبهه.

وثبوت هذا عن الأخفش مستبعد. وقد ظفرت له في كتابه "معاني القرآن" بأنه موافق لسيبويه في بقاء الفاء بعد دخول "أن"، وذلك أنه قال: "فأما قوله {وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِهَا مِنكُمْ فَآذُوهُمَا} [2] فقد يجوز أن يكون هذا خبر المبتدأ؛ لأن "الذي" إذا كان صلته فعل، جاز أن يكون خبره بالفاء نحو قول الله عز وجل {إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ}[3] ثم قال{فَأُوْلَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ}" [4] "[5].

---

١) مقدمة شرح الكافية الشافية (١/ ٨٠) .

٢) سورة النساء الآية ١٦ .

٣) سورة النساء الآية ٩٧ .

٤) معانى القرآن للأخفش (١/ ٨٧).

٥) شرح الكافية الشافية ٣٧٨ ، ٣٧٩ .

ثانيهما: أن هناك فترة من الزمان مرت بين نظم "الكافية الشافية"، وشرحها سمحت للمؤلف بمراجعة آراء العلماء. وتجري صحتها فيما يقع بين يديه من مصنفات، وكان هذا يدعوه -أحيانًا- إلى تعديل في بعض آرائه نتيجة عثوره على شاهد، أو ظفره بدليل. وبهذا ينكشف الستار عن سر ما يشيع في مصنفات ابن مالك من آراء تبدو مختلفة، أو متباينة.[١]

هذا وقد يبدو من خلال تصريحات ابن مالك أنه يميل إلى رأي ويرجحه أو يضعفه ثم نجده في مؤلف آخر من مؤلفاته يرجح غيره، فيصبح له في المسألة الواحدة قولين، وذلك نظراً لعمق التفكير وظهور الأدلة .

وقد يكون من أسباب وجود هذه الظاهرة الرجوع عن الخطأ قال أبو الحسن الأخفش: " سمعت أبا العباس المبرِّد يقول: إن الذي يغلط ثم يرجع لا يعد ذلك خطأ؛ لأنه قد خرج منه برجوعه عنه، وإنما الخطأ البَيِّن الذي يصر على خَطَئِه ولا يرجع عنه فذاك يعد كذابا ملعونا."[٢]

موقف النحاة تجاه هذه الظاهرة وكيفية التعامل معها

وقد نبه ابن جني في خصائصه على وجود هذه الظاهرة عند علماء النحو المتقدمين، ووضح كيفية التعامل مع هذه الظاهرة فقال: "ومن ذلك أن

---

١) مقدمة شرح الكافية الشافية (١/٨٠ ، ٨١).

٢) المزهر في علوم اللغة وأنواعها (٢/ ٢٧٤)وينظر: أبو العباس المبرد وأثره في علوم العربية تأليف محمد عبد الخالق عضيمة ص ٢٥ .

يرد اللفظان عن العالم متضادين على غير هذا الوجه. وهو أن يحكم في شيء بحكم ما، ثم يحكم فيه نفسه بضده غير أنه لم يعلل أحد القولين. فينبغي حينئذ أن ينظر إلى الأليق بالمذهب، والأجرى على قوانينه، فيجعل هو المراد المعتزم منهما، ويتأول الآخر إن أمكن".[١]

وقد ذكره السيوطي أيضا في التعارض والتراجيح، في المسألة الرابعة عشرة "القولين لعالم واحد" وقد اختصر ما ذكر ابن جني حيث قال : "إذا ورد عن عالم في مسألة قولان، فإن كان أحدهما مرسلا والآخر معللا، أُخذ بالمعلل وتُؤول "[٢]

<u>السمات البارزة في كتاب سبك المنظوم وفك المختوم</u>

تظهر في الكتاب سمات بارزة أهمها: الإيجاز، فكتاب سبك المنظوم اتسم بالإيجاز والاختصار، ويرجع ذلك إلى خلوه من الشواهد القرآنية، والأحاديث النبوية، أما الأبيات الشعرية فقد استدل ببيت واحد في باب إعمال المصدر، فضلا عن ندرة الأمثلة التي توضح القاعدة، وهي سمة واضحة في الكتاب، مما أدي إلى صعوبة فهم العبارة على عكس ما هو معهود في مؤلفات ابن مالك الأخرى التي زخرت بالشواهد والأمثلة التوضيحية ، واستشهد فيه

---

١) الخصائص (١/ ٢٠٤).

٢) الاقتراح في أصول النحو ط البيروتي (ص: ١٥٢).

بلغات القبائل . و قد تضمن كثيراً من آراء العلماء وأقوالهم، إلا أنه لم يذكر أسماء المصادر التي استمد منها مادته.

وقد خالف ابن مالك في هذا الكتاب رأيه في بعض المسائل التي ذكرها في سائر مؤلفاته، فنراه يصرح بالرأي على خلاف ما في التسهيل وشرحه أو الألفية، أو الكافية الشافية.أوشرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ وإن كان كتاب سبك المنظوم موافق لكتاب الفوائد المحوية في كل شيء حتى في عباراته، مع زيادة طفيفة في شرحه لكتاب الفوائد المحوية .

أما مواضع اختلاف الرأي بين مؤلفات ابن مالك فهي كثيرة ، ولا أزعم أني قمت بجمع كل الآراء المتعددة لابن مالك في المسألة الواحدة ولكن سأكتفي بما يصور أهم هذه الخلافات .

<u>موقف ابن مالك من مسائل الخلاف بين البصريّين والكوفيّين:</u>

يبدو لي أن ابن مالك لم يّتبع مذهبًا نحويًا معينًا، فهو لم يكن بصريًا خالصًا، ولم يكن كوفيًا خالصًا، وإن تبِع الكوفيين في أغلب المسائل النّحوية الواردة في كتابه.

الفصـل الثـاني

المواضع التي اختلف فيها رأي ابن مالك في المسألة الواحدة

المسألة الأولى : حذف نون الوقاية من(لدن)

تأتي نون الوقاية مع الأسماء في كلمة واحدة شائعة الاستعمال ومألوفة، وهي "لَدُنْ" بمعنى: عند وناحية، إذا اتصلت بياء المتكلم، فالفصيح أن تتوسط نون الوقاية، فتقول: "لَدُنِّي" ويقل حذف النون فنقول: "لَدُنِي" وقرئت الآية: {قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْراً}[١] بتشديد النون على اللغة الفصحى .

هذا،،، وقد اختلف رأي ابن مالك في حكم حذف نون الوقاية من (لدن)، فقال في كتابه سبك المنظوم :" وثبوتها مع (لدن) أعرف من حذفها "[٢]

وهو ماذهب إليه في كتابه الفوائد المحوية فقال : " وحذفها مع (لعل) أعرف من ثبوتها، و(لدن) بالعكس"[٣]

---

١) سورة الكهف من الآية ٧٦ .

٢) سبك المنظوم ص ٧٨ .

٣) الفوائد المحوية ص ١٤ .

وفي الألفية حكم بقلة حذف النون من (لدن) فقال:"

وفي لَدُنِّي لَدُني قَلَّ وفي..... قَدْني وقَطْني الحذفُ أيضاً قد يفي "[١]

أي: قل حذف النون من "لدني" فيقال: "لدني" بالتخفيف، وكذلك يقل الحذف في "قد" و"قط" والكثير إثبات النون، فيقال: "قدني" و"قطني".[٢]

أما في شرح التسهيل فقال بجواز حذف النون معترضا على قول سيبويه أن حذفها من الضرورات فقال: " ولحاق النون مع (لدن) أكثر من عدم لحاقها، وزعم سيبويه[٣] أن عدم لحاقها من الضرورات، وليس كذلك، بل هو جائز في الكلام الفصيح، ومن ذلك قراءة نافع [٤](من لدُنِي عُذرا)[٥] بتخفيف النون وضم الدال، ولا يجوز أن تكون نون (لدني) نون الوقاية، ويكون الاسم لدُ؛ لأن (لد) متحرك الآخر، والنون في (لدن) وأخواته إنما جيء بها لتصون أواخرها عن زوال السكون، فلا حظ فيها

---

١) ألفية ابن مالك (ص: ١٣).

٢) ضياء السالك إلى أوضح المسالك (١/ ١٢١).

٣) بالرجوع إلى كتاب سيبويه لم يقل سيبويه إنها من الضرورات بل هو من الآراء التي نسبها ابن مالك لسيبويه .

٤) السبعة في القراءات لابن مجاهد ص ٣٩٦ و إعراب القراءات السبع وعللها١/ ٤٠٧ ، ٤٠٨ .

٥) سورة الكهف من الآية ٧٦.

لما آخره متحرك، وإنما يقال في "لَدُ" مضافا إلى الياء "لِدى" نص على ذلك سيبويه[١] " [٢]

وذهب في شرح الكافية الشافية إلى أن لحاق هذه النون بـــ(لدن) على سبيل الجواز فقال: "لأن لحاق هذه النون على سبيل الجواز يشترك فيه أسماء كـــ "لدني" و"لدني" وحروف نحو "لَعَلِّي" و"لَعَلَّنِي".وأما لحاقها على سبيل اللزوم، فمخصوص بالأفعال "[٣]

وقد حذا ابن هشام حذو ابن مالك فيما نقله عن سيبويه فقال : " ولا يختص بالضرورة، خلافا لسيبويه، وغلط ابن الناظم، فجعل الحذف في "قد، وقط" أعرف من الإثبات"

هذا،،، وقد اعترض أبو حيان على ابن مالك فيما نقله عن سيبويه من أن عدم لحاقها من الضرورات بقوله :" وأما سيبويه فلم يذكر فيما وقفنا عليه من كلامه إلا لحاق نون الوقاية في لدن. وأما قول المصنف عنه: " إن

---

١) ينظر الكتاب ٢/ ٣٧١ .

٢) شرح التسهيل لابن مالك (١/ ١٣٦) وينظر : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (١/ ١٢٦) شرح الأشمونى لألفية ابن مالك (١/ ١٠٥) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (١/ ٤٨٩).

٣) شرح الكافية الشافية (١/ ١٧٠ ، ١٧١).

عدم لحاقها من الضرورات " فليس كما قال عنه، إنما قال في قد: " وقد جاء في الشعر قدي"[١]

الرأي الرجح

اختلفت ألفاظ ابن مالك في حكم حذف نون الوقاية من (لدن) فذهب في السبك، والفوائد المحوية إلى أن إثباتها أعرف من حذفها، وذهب في الألفية إلى قلة الحذف، أما في شرح التسهيل فقال: بجواز الحذف مستدلا بحذفها في قراءة نافع، وذهب في شرح الكافية الشافية إلى أن لحاق النون جائز ، والراجح من هذه الآراء هو ما ذكره في سبك المنظوم وفي الفوائد المحوية، من أن إثباتها أعرف من حذفها؛ أي قلة الحذف ، وهو ماذهب إليه كثير من النحاة ولوروده في النظم والنثر .

المسألة الثانية : نون الوقاية مع الأسماء المشبهة بالأفعال

يجوز إلحاق نون الوقاية بأسماء الأفعال؛ لأدائها معنى الفعل، ويجوز تركها أيضاً؛ لأنها ليست أفعالاً في الأصل ،بل ينبغي أن يكون إلحاقُ النون

١) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (٢/ ١٨٣) وينظر الارتشاف ٢/ ٩٢٤

لاسم الفعل كالفعل من كل وجه، وقد ألحقت نون الوقاية باسم الفاعل المضاف إلى ياء المتكلم في قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنِّي سَائِلُكُمْ عَنْ شَيْءٍ فَهَلْ أَنْتُمْ صَادِقُونِي فِيهِ؟» [١]

وفي هذه المسألة خالف ابن مالك في السبك ماذكره في سائر مصنفاته، إذ تشعر عبارته في السبك، وفي الفوائد المحوية، بقلة إلحاق نون الوقاية لاسم الفعل، واسم الفاعل فقال:«وربما لحقت اسم الفعل اختياراً ، واسم الفاعل اضطراراً على رأي» [٢]

وفي شرح التسهيل قال بوجوب لحاقها لاسم الفعل فقال:" ومع اسم الفعل وجوبا، ليدل لحاقها على نصب الياء "[٣]

---

١) عن أبي هريرة قال: لما فتحت خيبر أهديت لرسول الله صلى الله عليه وسلم شاة فيها سم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أجمعوا لي ما كان ههنا من اليهود فجمعوا له فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم:إني سائلكم عن شيء فهل أنتم صادقوني فيه قالوا نعم يا أبا القاسم .....صحيح البخاري ١١٥٦/٣تحقيق/ مصطفى ديب البقا ــ بيروت ــ ط/ الثالثة ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م ، السنن الكبرى للنسائي (١٠/ ١٩٥)ومجمع الزوائد علي ابن أبي بكر الهيثمي ٢٩٦/٨ وسير أعلام النبلاء للذهبي ٢٦٩/١ تحقيق حسين الأسد أشرف على تحقيقه شعيب الأرنؤوط .

٢) سبك المنظوم ص ٧٨ والفوائد المحوية لابن مالك ص ١٤ ، وينظر حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك (١/ ١٨٥).

٣) شرح التسهيل لابن مالك (١/ ١٣٥توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (١/ ٣٨٨) الجنى الداني (ص: ١٥٠) أوضح المسالك (١/ ١٢٠)موصل النبيل إلى شرح التسهيل ص ٩٦ .

وفي شواهد التوضيح قال بإلحاق نون الوقاية للأسماء المعربة وحكم على عدم إلحاقها بالأصول المتروكة فقال :" مقتضى الدليل أن تصحب نون الوقاية الأسماء المعربة المضافة إلى ياء المتكلم؛ لتقيها خفاء الإعراب، فلما منعوها ذلك كان كأصل متروك، فنبهوا عليه في بعض الأسماء المعربة المشابهة للفعل"[١]

هذا،،، وقد حكى سيبويه بلزوم نون الوقاية إن نصب باسم فعل فقال:" تلزم نون الوقاية مع ياء المتكلم إن نصب باسم فعل نحو:"عليكني" [٢] وحكى أيضا "عليكي بالياء. وسمع الفراء من بعض بني سليم "مكانكني" يريد: انتظرني في مكانك، ولم يذكر الناظم هذا في النظم، وذكره في التسهيل[٣]" ولم يذكره أيضا في عمدة الحافظ وعدة اللافظ .

<u>الرأي الراجح</u>:اتفق النحاة على لزوم نون الوقاية لاسم الفعل ،وهو الراجح، ولكن عبارة ابن مالك في السبك، والفوائد المحوية، توحي بقلة إلحاق نون الوقاية في اسم الفعل حيث استعمل كلمة (ربما) والمعروف أن هذه الكلمة تفيد التقليل، بينما ذكر في شرح التسهيل وشواهد التوضيح والتصحيح بوجوب إلحاق نون الوقاية لاسم الفعل ، وهو مذهب سيبويه،

---

١) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك (ص: ١٧٨).

٢) الكتاب ٢/ ٣٦١وينظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي (٣/ ١٢٢) و تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (١/ ٤٨٨).

٣) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (١/ ٣٨٧).

واتضح لي بالتتبع، والنظر أن استعماله لـــ (ربما) يفيد أنها تعني عنده الإطراد، ولكنه ليس بالفصيح أو المشهور .

المسألة الثالثة : انفصال الضمير واتصاله

الضَّميرُ قائمٌ مقامَ الاسمِ الظاهر، والغرَضُ من الإتيان بِه الاختصارُ. والضمير المتصلُ أختصاراً من الضمير المنفصل، فكلُّ موضع أمكنَ أن يُؤتى فيه بالضمير المتصل لا يجوزُ العدولُ عنهُ إلى الضمير المنفصل، فيقال "أكرمتك"، ولا يقال "أكرمتُ إياك". فإن لم يُمكن اتصالُ الضميرِ تعيّن انفصالهُ، وذلك إذا اقتضى المقامُ تقديمه. كقوله تعالى {إِيَّاكَ نَعْبُدُ} .[١]

ويجوزُ فصل الضميرِ ووصله، إذا كان خبراً لـــ(كان) أو إحدى أخواتِها،مثل: "كنتُه"، و كنْتُ إياهُ"، أو كان ثاني ضميرينِ منصوبين بِعامل من باب "أعطى، أو ظنّ"، تقول "أعطيته وأعطيتك إياه، و "ظَنَنتكه، وظَنَنْتك إياه."

فقد تضاربت أقوال ابن مالك في حكم انفصال الضمير واتصاله إذا كان ثاني ضميرين منصوبين بفعل قلبي ، حيث ذكر في كتاب سبك المنظوم وكتابه الفوائد المحوية تعيين الانفصال في الضمير المنصوب فقال:"وانفصال منصوب كان أعرف من اتصاله، ويتعين انفصال المضمر

١) سورة الفاتحة من الآية ٥.

المنصوب بعامل في مضمر قبله غير مرفوع إن اتفقت رتبتاهما، وربما اتصلا في الغيبة، فإن اختلفت رتبتاهما، جاز الأمران ."[١]

وكذا قال باختيار اتصال الضمير الثاني المنصوب في باب ظن وأخواتها، في تسهيل الفوائد فقال: "ويُخْتارُ اتصال نحو "هاء" أعطيتكه، وانفصال الآخر من نحو: فِرَاقيها ومَنْعُكها وخِلْتُكَه. وكهاء أعطيتكه هاء نحو: كُنته، وخَلَف ثاني مفعولي نحو: أعطيت زيــداً درهمًا، في باب الإخبار. "[٢]

وفي شرح التسهيل قال بجواز الاتصال والانفصال مع جودة الاتصال وعدم لزومه كما هو ظاهر كلام سيبويه فقال : "فكل ضمير تراه كهاء أعطيتكه، في كونه ثاني منصوبين بفعل غير قلبي، فهو جائز الاتصال والانفصال، واتصاله أجود، ولذلك لم يأت في القرآن إلا متصلا كقوله تعالى: (إِذْ يُرِيكَهُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلًا وَلَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيرًا لَفَشِلْتُمْ)[٣] وظاهر كلام سيبويه أن الاتصال لازم، ويدل على عدم لزومه قول النبي صلى الله عليه وسلم[٤]« فَإِنَّ اللَّهَ مَلَّكَكُمْ إِيَّاهُمْ، وَلَوْ شَاءَ لَمَلَّكَهُمْ إِيَّاكُمْ.»".[١]

---

١) سبك المنظوم وفك المختوم ص ٨٠ والفوائد المحوية ص ١٥ .

٢) تسهيل الفوائد (ص: ٢٧) وينظر شرح التسهيل لابن مالك (١/ ١٥٢).

٣) سورة الأنفال: ٤٣.

٤) عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد (٢/ ٣٧٥) الزواجر عن اقتراف الكبائر (٢/ ١٤٠) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (٢/ ٢٣٦) تمهيد القواعد (١/ ٥٣١)

وفي كتابه شواهد التوضيح والتصحيح رجح الاتصال فقال: " ومما يراه سيبويه[٢] أيضًا أن ثاني الضميرين المنصوبين بـــ "ظن" أو إحدى أخواتها يجوز اتصاله وانفصاله مع ترجيح الانفصال، والصحيح عندي ترجيح الاتصال؛ لموافقة الأصل؛ ولتشابه "ظننتكه" و "أعطيتكه". [٣]"

وفي شرح الكافية الشافية ذهب إلى أنَّ الأولى الاتصال فقال:" وقد حكموا –أيضًا– لثاني منصوبي نحو "ظننتكه" بترجيح الانفصال، وعندي أن اتصاله أولى؛ لأنه ثاني منصوبين بفعل، فكان كالثاني في قوله تعالى: {أَنُلْزِمُكُمُوهَا}[٤]. والذي دعاهم إلى ترجيح الانفصال ما "كان" و"ظننت" كون الضمير في الصورتين خبرًا لمبتدأ في الأصل، ولو بقي على ما كان عليه لتعين انفصاله، فأبقى عليه بعد انتساخ الابتداء ترجيح ما كان متعينًا قبل دخول الناسخ، وهذا الاعتبار يستلزم جواز الانفصال في الأول؛ لأنه كان مبتدأ. وذلك ممتنع بإجماع، وما أفضى إلى ممتنعٍ، ممتنعٌ، وقد يرجح انفصال ثاني مفعولي "ظن" بأنه مع كونه خبر مبتدأ في الأصل : منصوب

---

١) شرح التسهيل لابن مالك (١/ ١٥٣).

٢) الكتاب ٢/ ٣٦٥ .

٣) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح (ص:٨٢ ، ٨٣) وينظر عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد (٢/ ٣٧٥).

٤) سورة هود من الآية ٢٨ .

بجائز التعليق والإلغاء.ومع التعليق والإلغاء، لا يكون إلا منفصلًا. فكان انفصاله مع الإعمال أولى"[١].

وفي الألفية اختار أيضا الاتصال في كل ثاني ضميرين منصوبين بفعل ناسخ حيث قال:[٢]

وَصِلْ أو افْصِلْ هاءَ سَلْنيهِ ومَا أشبهَهُ في كُنْتهُ الخُلفُ انتمى

كذاكَ خِلْتَنِيهِ واتصالا أختارُ غيري اخْتارَ الانفصالا"

وقد نص سيبويه على أنَّ الانفصال هو الوجه، فقال: "وتقول حسبتك إياه، وحسبتني إياه؛ لأن حسبتنيه وحسبتكه قليلٌ في كلامهم"[٣]. وعلل سيبويه في كتابه كثرة انفصال الضمير وقلة اتصاله/ بما يُوقف عليه في كتابه. ومن الانفصال قوله[٤]

---

١) شرح الكافية الشافية (١/ ٢٣١ ، ٢٣٢) وينظر أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (١/ ١١٢)

٢) ينظر الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين دراسة على ألفية بن مالك (ص: ٤٢٦).

٣) انظر الكتاب (٢/ ٣٦٥) وينظر التذييل والتكميل (٢/ ٢٣٩) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (١/ ٥٣٢).

٤) البيت من بحر البسيط ولم ينسب في مراجعه.

وجه الاستشهاد: مجيء الضمير "إياه" منفصلا، وهو مفعول به ثانٍ لفعل ناسخ، وهو "حسب"، وحكم هذا الفصل الرجحان عند الجمهور، ويجوز الوصل: حسبتكه، غير أنه مرجوح كما بينا سابقا.

أخِي حَسِبْتُكَ إِيَّاهُ وَقَدْ مُلِئَتْ ... أَرجَاءُ صَدْرِكِ بالأَضْغَانِ وَالإِحَنِ

ومن الاتصال قوله: [١]

بُلِّغْتُ صنعَ امرِئٍ بَرٍّ إخالكه ... إذ لم تزلْ لاكتساب الحمدِ مُبْتَدِرا[٢]

هذا فكما اضطرب قول ابن مالك في اختيار الانفصال والاتصال كذلك اضطرب في ذكره لمذهب سيبويه ففي شرح التسهيل ذكر أن ظاهر كلام سيبويه أن الاتصال لازم، وفي كتاب التوضيح والتصحيح، ذكر أن سيبويه يرى جواز الاتصال، والانفصال مع ترجيحه للإنفصال.

وذهب الرماني ت (٣٨٤هـ) وأبو الحسين بن الطراوة ت (٥٢٨هـ) إلى أنَّ الاتصال هو الأفصح، والمختار. ووافقهما ابن مالك، وابنه بدر الدين (٦٨٦هـ)[١] .

مواضعه: شرح التسهيل لابن مالك (١/ ١٥٥) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (١/ ١١٢) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (١/ ٥٣٢) التصريح بمضمون التوضيح (١/ ١١١) حاشية الصبان على شـــرح الأشمونى لألفية ابن مالك (١/ ١٧٦ ، ١٧٧).

١) من البسيط وجه الاستشهاد: مجيء الضمير الثاني "الهاء" متصلا، وهو مفعول ثانٍ لفعل "إخال" لناسخ، وحكم هذا الوصل الجواز مع الترجيح عند من ذكرهم المؤلف واختاره ابن مالك، ويجوز الفصل، فتقول: إخالك إياه.

مواضعه : شرح التسهيل لابن مالك (١/ ١٥٥) أوضح المسالك (١/ ١١٣) شرح التصريح على التوضيح (١/ ١١٢).

٢) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (٢/ ٢٣٩) وينظر شرح الأشمونى (١/ ٩٨) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (٢/ ٢٣٩) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (١/ ٥٣٣)حاشية الصبان على شرح الأشمونى (١/ ١٧٦).

الرأي الراجح

اختلف رأي ابن مالك في اتصال ثاني الضميرين المنصوبين بفعل ناسخ، فذهب في كتابه سبك المنظوم،والفوائد المحوية، إلى اختيار الانفصال، وهو بهذا خالف رأيه في شرح الكافية الشافية، والتسهيل، وشرحه، والألفية، وشواهد التوضيح والتصحيح ، حيث رجح اتصال الضمير الثاني المنصوب، ونرى أن الراجح من القولين هو ماذكره في سبك المنظوم،والفوائد المحوية، من ترجيح الانفصال، وهو مذهب سيبويه حيث ذكر أنه الأكثر في كلام العرب وأشعارهم.

المسألة الرابعة : دخول أل على الفعل المضارع

اختلف النحاة في حكم "أل الموصولة" الداخلة على الفعل المضارع، فذهب جمهور الكوفيين، إلى أنه جائز في الاختيار –على الرغم من قلته– واحتجوا بما ورد من الشواهد عن العرب الذين يُحتَجُّ بشعرهم، ووافقهم ابن مالك في أحد قوليه. حيث اختلف رأي ابن مالك في هذه المسألة، فذهب إلى عدم اختصاص الألف واللام بالاسم؛ إذ قد تدخلان بمعنى الذي على الفعل، فقال في ألفيته :

---

١) شرح الألفية لابن الناظم ص٦٣.

وَصِفَةٌ صَرِيحَةٌ صِلَةُ أَلْ وَكَوْنُهَا بِمُعْرَبِ الأَفْعَالِ قَلَّ[١]

ذكر ابن مالك في هذا البيت أن دخول الألف واللام على الفعل المضارع قليل وبهذا أشار أيضا في كتابه سبك المنظوم إلى قلته فقال:" وربما وصلت بفعل مضارع "[٢] وكذا في الفوائد المحوية[٣] ، وفي شرح عمدة الحافظ عبر عن دخول أل الموصولة على الفعل بـــــ(قد) التي تفيد التقليل.فقال :" وقد يدخلان على الفعل المضارع"[٤]

وقال في نظم الكافية الشافية بأنه شاذ فقال:

"وشذ نحو "الحكم التُرْضى" ومن ... رأى اضطراد مثل ذا فما وهن"(٥)

أما في الشرح فقال بجوازه في الاختيار واستدل على ذلك بقوله:(وقد وُصِلت بالفعل المضارع :" ولم يقع ذلك إلا في الشعر كقوله[٦]:

مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُّرْضَى حُكُومَتُهُ ... ولا الأَصِيلِ وَلا ذِي الرَّأْيِ والجَدَلِ

---

١) ألفية ابن مالك ص٩ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (١/ ٤٤٥) وشرح الأشمونى لألفية ابن مالك (١/ ١٥٠).

٢) سبك المنظوم ص ٨٥ .

٣) الفوائد المحوية ص ٢٠ .

٤) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ١/ ٩٩ .

٥) شرح الكافية الشافية (١/ ٢٩٧).

٦) البيت من بحر البسيط

والشاهد فيه قوله: "الترضى" حيث أدخل الموصول الاسمي "أل" على الفعل المضارع، وهو شاذ قبيح كما قال النحاة وهو عند ابن مالك قليل.

مواضعه: شرح التسهيل (١/ ٢٠١) والتذييل والتكميل (٣/ ٦٦). تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٢/ ٦٨٨) شرح الأشمونى لألفية ابن مالك (١/ ١٤٠)

كقوله [١]:

- يقول الخَنَا وأبْغَضُ العُجْمِ ناطِقًا ... إلى رَبِه صَوْتُ الحَمارِ اليُجَدَّعُ

وليس هذا بفعل مضطر بل فعل مختار ... وإلى هذا أشرت بقولي : ... ومن رأى اطرادَ مثل ذا فما وهن ، أي : فما ضعف رأيهُ "[٢] .

وقد نقل رأيه هذا كثير من النحاة فقالوا[٣] " وقد جوَّز ابن مالك وصلها بالمضارع تشبيهاً له بالصفة؛ لأنه مثلها ، ووصلُها عنده : اختياراً ."

قال ابن عقيل : " زعم المصنف في غير هذا الكتاب أنه لا يختصُّ به (أي : الشعر) بل يجوز في الاختيار " [٤]

وقال به الدماميني في حديثه عن الأخفش، وابن مالك : (ولم يقصرا ذلك على الشعر) ثم قال:(إنهما أجازا دخول أل الاسمية في السعة على المضارع)[١]

---

١) البيت لذي الخرق الطهوى من الطويل

والشاهد فيه قوله:"اليجدع" حيث دخلت "ال" الموصولة بمعنى "الذي" على الفعل المضارع.

مواضعه : شرح كتاب سيبويه (١/ ٢٣٦) شرح التسهيل لابن مالك (١/ ٢٠١) شرح الكافية الشافية (١/ ١٢٤) شرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٣٧٨) اللامات (ص: ٥٣) الإنصاف في مسائل الخلاف (١/ ١٢٢).

٢) شرح الكافية الشافية ٣٠١/١.

٣) ينظر : ارتشاف الضرب١/ ٥٣١ ، وتوضيح المقاصد والمسالك ١/ ٣٤ ، وينظر الجنى الداني ٢٢٢ شرح الأشموني ١٩٣/١، ١٧١ ، الهمع ١/ ٨٥ المغني لابن هشام ٤٨/١ وحاشية الصبان ١٦٤/١ -١٦٥ ، والتصريح بمضمون التوضيح ٣٨/١ .

٤) شرح ابن عقيل ١/ ١٥٨.

وهذا يناقض ما صرَّح به ابن مالك في موضع آخر من كتابه شرح الكافية الشافية فذكر انحصاره في الشـــــعر فقال: (ولم يقع ذلك إلا في شعرٍ)[٢] .

وذهب البصريون إلى أن دخول "أل" على الفعل المضارع، لا يجوز إلا في ضرورة الشعر.[٣]

هذا،،، وقد رجح المصنف كون (أل) في الفعل المضارع ليست حرف تعريف بل اسم موصول قال [٤]:" واستدل ابن برهان[٥] على موصولية الألف واللام بدخولها على الفعل واستدلاله قوي؛ لأن حرف التعريف في اختصاصه بالاسم كحرف التنفيس في اختصاصه بالفعل، فكما لا يدخل حرف التنفيس على اسم لا يدخل حرف التعريف على فعل، فوجب اعتقاد كون الألف واللام في الترضى، واليجدّع، واليروح، والتي، أسماء بمعنى الذي، لا حرف تعريف."[٦]

---

١) شرح الدماميني على المغني ١٠٥.

٢) شرح الكافية الشافية ٣٠١/١ .

٣) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (١/ ٤٥).

٤) ينظر شرح التسهيل لابن مالك (١/ ٢٠١ ، ٢٠٢)

٥) شرح اللمع لابن برهان ٥٨٨ .

٦) ينظر شرح التسهيل (١/ ٢٢٥).تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٢/ ٦٨٩).

الرأي الراجح

تردد رأي ابن مالك في حكم إلحاق (ال) بالفعل المضارع، فقد ذهب إلى القول بجوازه في الشعر،في كتابه شرح الكافية الشافية، وقالأيضا بجوازه في الاختيار. فضلاً عن أنَّ ابن مالك نفى الاضطرار والشذوذ مع إثباته للقله في الألفية وسبك المنظوم والفوائد المحوية وشرح عمدة الحافظ ، كما جوز القياس على ما ورد مـــن ذلك بدلالة قوله : ومن رأى اطِّراد مثل ذا فما وهَن .. ؛ لذلك قال ابن هشام : (ولا يقاس على .. ما أنت بالحكم ... خلافاً لابن مالك)[١]

والراجح من الأقوال السابقة القول بجوازه في الشعر، وهو مذهب البصريين وابن مالك في أحد قوليه.

المسألة الخامسة : اقتران خبر المبتدأ بالفاء عند دخول الناسخ عليه

يجيز النحاة اقتران الخبر بالفاء إذا تضمن المبتدأ معنى الشرط، والخبر معنى الجزاء؛ لإفادة الربط كما يحصل بالفاء ربط الجزاء بالشرط، وذلك بشروط ذكرها ابن مالك في شرح الكافية فقال : "

والفَا أجِز في خبرِ اسمٍ شِبْهِ مَا ... ضُمِّنْ مَعنَى الشَّرطِ كـ"الذِي" و"مَا"

إذَا بفِعْلٍ، أوْ بِظَرْفٍ وُصِلا ... وعُمِّمَا، واقْتَضَيَا مُسْتَقْبَلا

---

١) الجامع الصغير في النحو ٣٠-٣١ .

كَذَا مُنَكَّرٍ يُضَاهِي مَا ذُكِر ... وفِي مُضَافٍ لهُمَا ذَاكَ اعْتُبِر

إنْ عَمَّ، والمَوصُوفُ بالمَوصُولِ فِي ... ذَا الحُكْمِ مِثْلَه لمَعْنَى مَا خَفِي"[١]

فذكر ابن مالك من شروط اقتران خبر المبتدأ بالفاء، ألا يدخل على الموصول ناسخ ينسخ حكم الابتداء، واستثنى من هذا الشرط (إنَّ) و(لكنَّ) فقال في كتابه السبك والفوائد المحوية :" ويزيلها نواسخ الابتداء إلا (إنَّ) على الأصحِّ وفي (لكنَّ) نظرٌ " [٢]

هذا،،، وقد اختلف قول ابن مالك في كتابه التسهيل عما ذكره في سبك المنظوم فقال:" تزيلها نواسخ الابتداء إلا (أنَّ) و(إن) و(لكنَّ)على الأصح" [٣]

فقد ذهب في سبك المنظوم أن دخول الفاء في خبر المبتدأ مع (لكن) فيه نظر،وذكر في التسهيل أن دخـــــول الفاء في خبر المبتدأ مع (لكن) صحيح .

هذا وقد ذكر في شرح الكافية أنه [٤]: "إذا دخل شيء من نواسخ الابتداء على المبتدأ الذي اقترن خبره بالفاء، أزال الفاء إن لم يكن (إنّ) أو (أنّ) أو (لكنّ) بإجماع المحققين؛ فإن كان واحداً منهن جاز بقاء الفاء، نص

---

١) شرح الكافية الشافية (١/ ٣٧٣ ، ٣٧٤).

٢) سبك المنظوم وفك المختوم ص ٩٥ والفوائد المحوية ص ٢٥ .

٣) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ص ٥١ .

٤) انظر :شرح الكافية الشافية (١/ ٣٧٦) و ما بعدها.

على ذلك في (إن) و(أنّ) سيبويه [١]، وهو الصحيح الذي ورد القرآن به كقوله تعالى: إِنَّ الَّذِينَ قالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقامُوا فَلا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ[٢]. وقوله تعالى: إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَماتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَباً[٣]....فقد وافق ابن مالك سيبويه في حديثه مع الخليل بن أحمد عن الشروط التي تبيح اقتران الخبر بالفاء، وأثبتها سيبويه في كتابه فقال : " وسألته عن قوله: الذي يأتيني فله درهمان، لم جاز دخول الفاء ها هنا، والَّذي يأتيني، بمنزلة عبد اللَّه، وأنت لا يجوز لك أن تقول: عبد اللَّه فله درهما؟ فقال: إنَّما يحسن في الَّذي؛ لأنه جعل الآخر جواباً للأوَّل، وجعل الأول به يجب له الدرهمان، فدخلت الفاء ها هنا، كما دخلت في الجزاء إذا قال: إن يأتني فله درهمان. وإن شاء قال: الذي يأتيني له درهمان، كما تقول: عبد اللَّه له درهمان غير أنَّه إنما أدخل الفاء؛ لتكون العطّية مع وقوع الإتيان، فإذا أدخل الفاء فإنما يجعل الإتيان سبب ذلك. فهذا جزاء وإن لم يجزم؛ لأنَّه صلة."[٤] فسيبويه يجيز اقتران خبر (إن) بالفاء إذا كان اسمها موصوفا بالموصول .

---

١) انظر: الكتاب (٣/ ١٠٣) ولم ينص سيبويه كما ذكر، ولكنه مثّل فقط. وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٢/ ١٠٥٦).

٢) سورة الأحقاف: ١٣.

٣) سورة آل عمران: ٩١.

٤) الكتاب لسيبويه (٣/ ١٠٢) وينظر الأصول لابن السراج (٢/ ١٦٨) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (١/ ٢٠٩) وشرح المفصل لابن يعيش (١/ ٢٥٢) همع الهوامع (١/ ٤٠٥).

ثم ذكر ابن مالك ما روي عن الأخفش من منع دخول الفاء بعد (إنَّ) فقال: «وروي عن الأخفش أنه منع من دخول الفاء بعد (إنَّ). وهذا عجيب؛ لأن زيادة الفاء على رأيه جائزة وإن لم يكن المبتدأ يشبه أداة الشرط نحو: زيد فقائم؛ فلو دخلت (إنَّ) على اسم يشبه أداة الشرط، فوجود الفاء في الخبر أسهل وأحسن من وجودها في خبر (زيد) وشبهه.وثبوت هذا عن الأخفش مستبعد، وقد ظفرت له في كتابه معاني القرآن العزيز[١] أنه موافق لسيبويه في بقاء الفاء بعد دخول (إنَّ)، وذلك أنه قال: "وأما وَالَّذانِ يَأْتِيانِها مِنْكُمْ فَآذُوهُما" [٢] فقد يَجُوزُ أنْ يكونَ هذا خبرَ المبتدأ؛ لأنَّ (الذي) إذَا كانَ صلتُهُ فِعْلٌ جَازَ أنْ يكونَ خبرُهُ بالفَاءِ نحو قولِ الله عز وجل {إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلاَئِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ}[٣] ثم قال: {فَأُوْلَـئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ} ".[٤] [٥]

---

١) انظر في رأي الأخفش تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٢/ ١٠٥٦) والبسيط شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع ١/ ٥٧٣ وشرح الأشمونى لألفية ابن مالك (١/ ٢١٨).

٢) سورة النساء: ١٦.

٣) ، (٢) سورة النساء: ٩٧.

٤) معانى القرآن للأخفش (١/ ٨٧) المقتصد شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني ١/ ٣٢٤ وشرح الأشموني على الألفية (١/ ٢٢٥).

٥) شرح الكافية الشافية (١/ ٨٠)و تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٢/ ١٠٥٦).

الرأي الراجح

اتضح مما سبق تردد قول ابن مالك في شرط اقتران خبر المبتدأ بالفاء عند دخول الناسخ ، فصحح دخول الفاء مع (أنَّ) وذكر أن في (لكنَّ) نظر في كتابه سبك المنظوم والفوائد المحوية ، وخالف هذا القول في مصنفاته الأخرى حيث صحح اقتران الخبر بالفاء مع(أنَّ) و(إنَّ) و(لكنَّ) بل ذكر في شرح الكافية الشافية إجماع المحققين على جواز إبقاء الفاء إن كان واحداً منهن، وهذا الرأي هو الراجح؛ لوروده في القرآن الكريم؛ ولأنها لم تغير من المعنى شيئا إنما دخلت للتوكيد .

المسألة السادسة : إعمال (لا) عمل ليس في المعرفة

قد تجعل (لا) بمنزلة (ليس) لاجتماعهما في المعنى، ولا تعمل إلا في نكرة وقد اختلف رأي ابن مالك في حكم إعمال (لا) في المعرفة، فذكر في كتابه سبك المنظوم، والفوائد المحوية، أن (لا) تعمل عمل(ليس) فترفع الاسم، وتنصب الخبر، وعملها مخصوص بالنكرات فقال:"وربما أُلحِقت (لا) مقصورةً على نكرةٍ "[1] وإلحاق (لا) بـــ (ليس) في العمل مخصوص بالنكرات عند البصريين.فذكر سيبويه في باب ما لا تغير فيه(لا) الأسماء عن حالها ، أنها لا تعمل في معرفة أبداً، وما ورد منها عامل في المعرفة، فهو مؤول فقال: " وإن جعلتها بمنزلة ليس كانت حالُها كحال لا، في أنها

١) سبك المنظوم ص ٩٩ والفوائد المحوية ص ٢٧.

في موضع ابتداء، وأنها لا تعمل في معرفـــــــة. فمن ذلك قول سعد بن مالك :[١]

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرانِهَا ... فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لا بَرَاحُ

واعلم أن المعارف لا تجرى مجرى النكرة في هذا الباب؛ لأن (لا) لا تعمل في معرفة أبداً. فأما قول الشاعر[٢]: (لا هيثَمَ الليلةَ للمَطيّ) فإنه جعله نكرة كأنه قال: لا هيثمَ من الهيثمَين... وتقول: قضية ولا أبا حسن، تجعله نكرة"[٣]ووافق أكثر النحاة مذهب سيبويه في عدم إعمال (لا) عمل (ليس) في المعارف ، أما ابن مالك فذكر في التسهيل[٤] أن رفعها للمعرفة نادر،

---

١) من مجزوء الكامل ، الشاهد: على إجراء "لا" مجرى ليس في بعض اللغات كما أجريت "ما" مجراها في لغة أهل الحجاز.
. مواضعه : وهو من شواهد سيبويه ١/ ٥٨. والمقتضب ٤/ ٣٦٠ أمالي ابن الحاجب (١/ ٣٢٦) الأصول في النحو (١/ ٩٦)شرح التسهيل لابن مالك (١/ ٣٧٦) التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكري (ص: ٥٤).

٢) الرجز بتمامه: لا هيثم الليلة للمطي. وبعده: ولا فتى مثل ابن خيبري.
ولم يعرف قائله والشاهد فيه نصب هيثم بلا التي لنفي الجنس، وهو علم معرفة. وجاز ذلك لأنه على سبيل التنكير.
مواضعه : سيبويه ٢/ ٢٩٦ والمقتضب ٤/ ٣٦٢. الأصول في النحو (١/ ٣٨٢)
و أمالي ابن الحاجب (١/ ٤١٣) شرح الكافية الشافية (١/ ٥٢٠) شرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٩٦) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (٥/ ٢٧٦).
٣) الكتاب لسيبويه (٢/ ٢٩٦، ٢٩٧) وينظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي (٣/ ٣٤).

٤) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ص ٥٧ .

بينما ذكر في شرح التسهيل[١] أن إعمال (لا) في المعرفة شاذ، والقياس عليه شائع، وفي شرح الكافية الشافية ذكر أنه مؤول [٢]، أما في شرح عمدة الحافظ ذكر أنها مختصة بالنكرات واستدل على ذلك بوروده في الشعر[٣] أنه مؤول ، وفي شرح التسهيل بعد أن قال بشذوذ إعمال (لا) في المعرفة ، قال بجوازه حيث ذكر أن القياس عليه شائع عنده فقال :" وشذ إعمالها في معرفة في قول النابغة الجعدي رضي الله عنه:

وحَلَّتْ سَوادَ القَلبِ لا أَنَا بَاغِياً ... سِواها، ولا عَنْ حُبِّها مُتراخِيّاً(٤)

وقد حذا المتنبي حذو النابغة فقال[٥]:

---

١) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٧٧ .

٢) شرح الكافية الشافية ١/ ٤٤١ .

٣) شرح عمدة الحافظ ١/ ٢١٥ .

٤) من الطويل، ينظر ديوان النابغة الجعدي ص ١٧١.

باغيًا: طالبًا. متراخيًا: متهاونًا.

الشاهد: في "لا أنا باغيا" حيث أعمل لا النافية عمل "ليس" مع أن اسمها معرفة وهو "أنا" وهذا شاذ وقد تأول النحاة هذا البيت ونحوه.

مواضعه: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (١/ ٥١١) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (١/ ٣١٥) الجنى الداني ص ٢٩٣ شرح الأشمونى (١/ ٢٦٥) شرح التصريح (١/ ٢٦٧).

٥) البيت من بحر البسيط وهو لشاعر مجهول في وصف الأطلال والأحباب الراحلين ومعناه واضح.

وشاهده كالذي قبله.

وهو في التذييل والتكميل (٤/ ٢٨٧)، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٣/ ١٢٢٣) وفي معجم الشواهد (ص ٣٨٢) وينظر مغني اللبيب ٣/ ٢٩٥.

إذا الجُودُ لم يُرزَق خَلاصَاً منَ الأذَى ... فلا الحَمدُ مَكسُوباً ولا المَالُ بَاقيَاً

والقياس على هذا شائع عندي."[١]

كذا تردد رأي الناظم في هذا البيت، فأجاز في شرح التسهيل[٢] القياس عليه، وتأوله وخرجه في شرح الكافية الشافية على أن (باغياً) منصوب على الحال بفعل محذوف تقديره: لا أرى فيكون (باغياً) حالا أغنى عن الخبر، والمبتدأ هو كلمة (أنا) فقال: " ويمكن عندي أن يجعل "أنا" مرفوع فِعلٍ مضمر ناصب "باغيًا" على الحال تقديره: لا أرى باغيًا، فلمَّا أضمر الفعل برز الضمير، وانفصل.ويجوز أن يجعل "أنا" مبتدأ، والفعل المقدر بعده خبرًا ناصبًا "باغيًا" على الحال."[٣]

وقد أجاز ابن جنّي إعمال (لا) في المعرفة، وذكـــــر ذلك في كتاب التمام [٤]»

ووافقه ابن مالك.[٥]

---

١) شرح التسهيل لابن مالك (١/ ٣٧٧) وينظر الجنى الداني ص ٢٩٣ .

٢) شرح التسهيل لابن مالك (١/ ٣٧٧).

٣) شرح الكافية الشافية (١/ ٤٤١)وينظر همع الهوامع (١/ ٤٥٧).

٤) التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكري (ص: ٥٤) وينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٣/ ١٢٢٢) وينظر مغني اللبيب ٣/ ٢٩٤ .

٥) شرح التسهيل ١/ ٣٧٧ و شرح الكافية الشافية ١/ ٤٤١ وينظر: الجنى الداني في حروف المعاني (ص: ٢٩٣) وأوضح المسالك (١/ ٢٧٤).

وذكر ابن الشّجري[١] أنّها عملت في معرفة وأنشد بيت النّابغة السابق .

وخرجه الدماميني[٢] على تقدير كلمة (مثل) نكرة محذوفة بعد (لا) وعليه فلا يكون فيه دليل على عملها في المعرفة .

وذكر أبو حيان، والسمين الحلبي أن إعمال (لا) ضعيف، ولم يقم عليه دليل صريحٌ، وإنما أنشدوا أشياء محتملةً . [٣]

<u>الرأي الراجح</u>

وبهذا تبين أن الراجح من هذه الأقوال هو إعمال (لا) عمل (ليس) في النكرات ، وهو مذهب سيبويه، والفراء، والمبرد، وابن السراج ، وغيرهم وهو ما ذهب إليه ابن مالك في أحد قوليه في السبك، والفوائد المحوية، وشرح الكافية الشافية، وعمدة الحافظ ، أما القول الثاني وهوجواز القياس على إعمالها في المعرفة، وهو ما ذهب إليه في كتابه شرح التسهيل، فوافق فيه ابن جني، وابن الشجري، إلا أنه جعله نادراً في تسهيل الفوائد.

---

١) أمالي ابن الشجري ١/ ٤٣١ تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٣/ ١٢٢٣).

٢) ينظر المنهل الصافي في شرح الوافي للدماميني ص ٢٤٤ دراسة وتحقيق حمدي عبد الفتاح مصطفى.

٣) البحر المحيط (١/ ٢٧٤)والدر المصون في علوم الكتاب المكنون (٢/ ٣٢٣) و اللباب في علوم الكتاب (٣/ ٣٩٦) .

المسألة السابعة : حذف اسم (لات)

لات : (لا) النافية زيدت عليها تاء التأنيث مفتوحة، ومذهب الجمهور أنها تعمل عمل (ليس) فترفع الاسم وتنصب الخبر، لكن اختصت بأنها لا يذكر معها الاسم والخبر معا بل يذكر معها أحدهما، والكثير في لسان العرب حذف اسمها وبقاء خبرها، ومنه قوله تعالى: {وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ}[١] بنصب (الحين) فحذف الاسم وبقي الخبر، والتقدير: ولات الحين حين مناص فـ(الحين) اسمها و(حين مناص) خبرها. وقد قرئ شذوذا[٢] (ولات حينُ مناص) برفع (الحينُ) على أنه اسم (لات) والخبر محذوف، والتقدير: ولات حين مناص لهم؛ أي ولات حين مناص كائنا لهم.

هذا وقد اضطرب قول بن مالك في حذف اسم (لات) أشار في ألفيته إلى أن حذف اسمها وإبقاء خبرها كثير، وأن عكسه قليل.

فقال في الألفية: [٣]

وَمَا لَلاتَ فِي سِوَى حِيْنٍ عَمَلْ وَحَذْفُ ذِي الرَّفْعِ فَشَا وَالعَكْسُ قَلْ

---

١) سورة ص الآية ٣ .

٢) وهي قراءة أبي السمال

مختصر في شواذ القرآن ١٣٠، ومعاني القرآن للفرّاء ٣٩٧/٢، ٣٩٨.

٣) توضيح المقاصد للمرادي (١/ ٥١٤) شرح ابن عقيل(١/ ٣١٩)شرح الأشمونى (١/ ٢٧١)التصريح(١/ ٢٦٩) شرح ابن الناظم (ص: ١٠٨) شرح المكودي(٦٤).

أما في السبك فعبر بقلة إثبات الاسم وحذف الخبر بـــ (ربما) التي تفيد التقليل فقال " وحذفوا اسمها حينئذ، وأبقوا خبرها، وربما عكسوا. "[١]

وقال في الفوائد المحوية :" وربما ألحقت (لا) مقصورة على نكرة ، وأردفت بالتاء، فنصبت الحين مقتصرا عليه ، خبرا لا اسما ، وربما وقع اسما لها لا مبتدءاً خلافاً للأخفش[٢] "[٣]

وفي شرح الكافية الشافية نبه على شذوذ إبقاء الاسم وحذف الخبر فقال " ولذلك كان رفع (الحين) الموجود شاذًّا؛ لأنه محوج إلى تكلف مقدر يستقيم به المعنى، مثل أن يقال: معناه: ليس حين، وقد نبهت على شذوذ رفع الحين –الثابت– اسمًا وجعل المحذوف خبرًا بقولي:

وقدْ يُرى المحذوفُ بعدُ خَبَرا ... والثابتُ اسمًا حيثُ مرفُوعًا جَرَى"[٤]

أما في عمدة الحافظ [٥] فلم يحكم على قراءة (ولات حينُ مناص) بقلة أو كثرة بل ذكرها دون تعليق.

---

١) سبك المنظوم ص ٩٩ وينظر المقاصد الشافية للشاطبي (٢/ ٢٤٢).

٢) نسبه ابن مالك للأخفش وهو منه براء، وكلام الأخفش في كتابه "معاني القرآن" موافق كلام سيبويه في أنّ لات تعمل عمل ليس على الوجه المذكور. معاني القرآن ٢/ ٤٥٣ وينظر الجنى الداني(ص: ٤٨٨) التذييل والتكميل (٣/ ٢١٤) .

٣) الفوائد المحوية ص ٢٧ .

٤) شرح الكافية الشافية (١/ ٤٤٣،٤٤٢).

٥) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ١/ ٢١٧ .

قال سيبويه: «وهي قليلةٌ..... ولا يجاوَزُ بها هذا الحين رفعتَ أو نصبتَ، ولا تَمكَّنُ في الكلام كتمكُّن (ليس) وإنَّما هي مع الحين كما أن لَدُنْ إنّما يُنْصَبُ بها مع غُدْوَةً »[1]. وعلى هذا يكون الخبر محذوفًا، أى: ولات حينُ مناصٍ حينا ينادَون فيه..... وإنما جاز حذف المرفوع هنا – وإن كان الأصلُ ألا يحذفَ؛ إذ هو بارتفاعه بـــــ(لات) يشبه الفاعل، والفاعل لا يحذف؛ لأن أصل الكلام بعد لا الابتداءُ والخبر، فكما جاز حذفُ المبتدأ جاز حذف هذا" [2]

<u>الرأي الراجح</u>

اتفق النحاة على حذف اسم(لات) وإبقاء الخبر، وهو الراجح، أما حذف الخبر وإبقاء الاسم فقليل، واختلف رأي ابن مالك في حكم إبقاء الاسم، فحكم عليه في الألفية، وسبك المنظوم، والفوائد المحوية، بأنه قليل، وقال بشذوذه في شرح الكافية الشافية ، ويبدو لي تنوع مفهوم القلة عند ابن مالك حيث عبر في نظم الكافية (بقد) التي تفيد التقليل بقوله: (وقد يرى المحذوف بعد خبرا .. وفسرها في الشرح بالشذوذ بقوله:(رفع الحين

---

١) الكتاب لسيبويه (١/ ٥٨) وينظر الأصول في النحو (١/ ٩٥) الجنى الداني في حروف المعاني (ص: ٤٨٨)

٢) المقاصد الشافية شرح ألفية ابن مالك للشاطبي (٢/ ٢٥٧) شرح المفصل لابن يعيش (٢/ ١٢٢).

الموجود شاذا) والراجح هو الحكم عليه بالقلة وهو ما اتفق عليه أكثر النحاة .

المسألة الثامنة : سوى بين الاسمية والظرفية

غير وسوى : اسمان معربان يوصف بهما ما قبلهما غالباً فنقول: "هذا رجلٌ غيرُ سيءٍ، ولكن كما تحمل "إلا" الاستثنائية على "غير" فيوصف بها، تحمل "غير وسوى" الوصفيتان على "إلا" فيستثنى بهما، ويثبت لهما ما يثبت للاسم بعد "إلا" ويضافان إلى المستثنى.

هذا وقد اختلف النحاة في (سوى) التي تستعمل كأداة للاستثناء ، فمنهم من ذهب إلى أنها ظرف ملازم للظرفية ، ومنهم من ذهب إلى أنها اسم ، ومنهم من أجاز فيها الأمران، وقد اختلفت وجهة نظر ابن مالك فذهب في كتابه سبك المنظوم، والفوائد المحوية إلى تضعيف القول بأنها كـــ(غير) في الاستثناء، ووافق البصريين بأنها ظرف لا يتصرف إلا في الشعر فقال: " ويلزمُ نصبُ (سِوى) على الظرفيةِ ، ولا يدخلُ عليها حرفُ الجرِّ إلا اضطراراً، خلافاً للكوفيين في جعلها كـــ(غيرٍ)."[١]

أما في التسهيل فذهب إلى عدم ظرفيتها، فيكون متصرفاً بوجوه الإعراب كـــ(غير) وصححه في أكثر كتبه، وبالغ في نصرته في «شرح التسهيل» واستدل ابن مالك بشواهد من الحديث وغيره شعراً، ونثراً.

---

١) سبك المنظوم وفك المختوم ص ١٣٤ ، ١٣٥ الفوائد المحوية ص ٤٩ .

فقال في التسهيل: "الأصـــــح في (سوى) عدم ظرفيته، ولزومه النصب " [١]

وقال في شرح الكافية الشافية :" "سوى" المشار إليه اسم يستثنى به. ويجر ما يستثنى به لإضافته إليه، ويعرب هو تقديراً، كما تعرب "غير" لفظاً.

خلافاً لأكثر البصريين في ادعاء لزومها النصب على الظرفية، وعدم التصرف، وإنما اخترت خلاف ما ذهبوا إليه لأمرين:

أحدهما: إجماع أهل اللغة على أن معنى قول القائل: "قاموا سواك" و"قاموا غيرك" واحد.وأنه لا أحد منهم يقول: "إن سوى" عبارة عن مكان، أو زمان". وما لا يدل على مكان، ولا زمان فبمعزل عن الظرفية.

الثاني: أن من حكم بظرفيتها حكم بلزوم ذلك، وأنها لا تتصرف." [٢] وهو ماذهب إليه في شرح عمدة الحافظ .[٣]

هـــــــذا،،، وللنحـــــــــاة فـــــــي "ســوى" ثلاثة آراء: <u>الأول:</u> أن "سوى" ظرف مكان، وأنها لا تخرج عن الظرفية، فإن جاء من كلام العرب شيء، استعملت فيه اسما غير ظرف؛ فهو مؤول أو ضرورة

---

١) تسهيل الفوائد ص ١٠٧ وينظر شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٣١٦) وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (٢/ ٢٣٠).

٢) شرح الكافية الشافية (٢/ ٧١٦).

٣) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ١/ ٣٨٢ .

من ضرورات الشعر؛ وهذا رأي الخليل، وسيبويه، وجمهرة البصريين[١].

الثاني: أن "سوى" تستعمل اسما غير ظرف؛ وهومذهب ابن السراج، وتبعه الزجاجي قال ابن السراج : " اعلم: أنه قد جاء من الأسماء والأفعال والحروف ما فيه إلا: أما الأول من ذلك: فما جاء من الأسماء نحو: غير وسوى، وقوم يحكون: سوى وسواء ويضمون إليها: بيد، بمعنى: غير، وحُكم "غير" إذا أوقعتها موقع (إلا أن) تعربها بالإِعراب الذي يجب للاسم الواقع بعد إلا "[٢]

أما الزجاجي فلم يذكر(سوى) ضمن الظروف، وذكرها في الأسماء المضافة لما بعدها ، وفي الاستثناء فقال : " وأما الأسماء فنحو : " مثل وشبه، وشبيه، وسوى وسُواء، وسَواء "[٣]

الثالث: أن "سوى" تستعمل ظرفا، وتستعمل اسما غير ظرف، وأن الاستعمالين سواء، ليس أحدهما أكثر من الثاني، وليس أحدهما ضرورة ولا خاصا بالشعر؛ وهذا رأي الكوفيين، وتبعهما ابن مالك، وجاءت مرفوعة على الفاعلية.

كما في قول الشاعر[١]:

---

١)انظر الكتاب ٢/ ٣٠٩ ، ٣٥٠ ، ٤/ ٢٣١ والتذييل والتكميل (٨/ ٣٥٦).

٢) الأصول في النحو (١/ ٢٨٥) وينظر : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (٢/ ٢٤٠).

٣) الجمل في النحو ص ٦١ ، ٦٢ وانظر ص ٢٣٠ باب الاستثناء .

وَلَمْ يَبْقَ سِوَى العُدْوَا ... نِ دِنَّاهُمْ كَمَا دَانُوا

وهناك مذهب رابع للرماني[٢] وتبعه العكبري أن(سوى) ظرفا غالبا ، واسما كـــ(غير) قليلا فقال: " وأمّا (سوى) فَهِيَ ظرف فِي الأَصْل، وَلَا تستَعْمل فِي الِاسْتِثْنَاء إلاَّ مَنْصُوبَة إِذا وَقعت بعد تَمام الْكَلَام؛ ليتوفرَّ عَلَيْهَا حكم الظروف، وَقد جَاءَت غير ظرف قَلِيلا ."[٣] واختاره ابن هشام فقال:" وإلى هذا أذهب"[٤]

الرأي الراجح نرى أن الراجح من أقوال ابن مالك هو الحكم بعدم ظرفيتها، وهو ماذكره في سائر مصنفاته، سوى سبك المنظوم،والفوائد

---

١) هذا بيتٌ من الهزج، وهو للفِنْد الزِّمَّانيّ، واسمُه شَهْل بن شيْبان، من قصيدةٍ قالها في حرب البَسوس.
و (العدوان) : الظُّلم الصّريح. و (دنّاهم) : جازيناهم، من الدِّين، وهو: الجزاء والمُكافأَة.
والشّاهد فيه: (ولم يبق سوى العدوان) حيث وقعت سوى) فاعلاً، وخرجت عن الظّرفيّة.
يُنظر هذا البيتُ في: وشرح التّسهيل ٣١٥/٢، وشرح الكافية الشّافية ٧١٩/٢، وابن النّاظم على ألفية ابن مالك ٢٢٣، وأوضح المسالك ٢٤٠/٢، التذييل والتكميل ٨/ ٣٥٨ تمهيد القواعد ٧/ ٣٢٧٣ وابن عقيل ٥٥٨/١، والمقاصد النّحويّة ٣/ ١٠٩٧، والتّصريح ٥٦٠/١، والهمع ١٦١/٣، والأشمونيّ ٥٢٠/١.
٢) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٥/ ٢٢٣٠) وأوضح المسالك ٢/ ٢٤٠ .
٣) اللباب في علل البناء والإعراب (١/ ٣٠٩).

٤) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (٢/ ٢٤١).

المحوية ، وصححه في أكثر كتبه ؛ لأن من حكم بظرفيتها حكم بلزوم ذلك، وأنها لا تتصرف، والواقع في كلام العرب نثراً ونظماً خلاف ذلك.

المسألة التاسعة : تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف

صاحب الحال قد يكون مجروراً بحرف جر أصلي ، وقد يكون مجروراً بحرف جر زائد ، فإن كان مجروراً بحرف جر زائد، فلا خلاف في جواز تقديم الحال على صاحبها نحو: ماجاء راكبا من أحد.

أما إذا كان صاحب الحال مجرورا بحرف جر أصلي نحو:(مررت بهند جالسة) ففي تقديم الحال على صاحبها خلاف ، فمنهم من منع، ومنهم من أجاز .وقد اختلف رأي ابن مالك في هذه المسألة، فقد جزم في كتابه سبك المنظوم بصحة منع تقديم الحال على صاحبه المجرور بحرف جر أصلي فقال : " والأصح منع تقديمه على صاحبه المجرور بحرف "[١]

وصرح في التسهيل بتضعيف تقديم الحال على صاحبه المجرور لا المنع فقال: "وتقديمه على صاحبه المجرور بحرف ضعيف على الأصح لا ممتنع"[٢]

أما في شرح الكافية الشافية، فقد اختار تقديم الحال على صاحبها المجرور فقال " وأكثر النحويين يقيس المجرور بحرف على المجرور

---

١) سبك المنظوم وفك المختوم ص ١٣٧ .

٢) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ص: ١١٠).

بالإضافة، فيلحقه به في امتناع تقدم حاله عليه. فلا يجيزون في نحو: "مررت بهند جالسة": "مررت جالسة بهند" وأجاز ذلك أبو علي في كلامه في "المبسوط". وبقوله في ذلك أقول وآخذ.

لأن المجرور بحرف مفعول به في المعنى. فلا يمتنع تقديم حاله عليه كما لا يمتنع تقديم حال المفعول به ،وقد جاء ذلك مسموعاً في أشعار العرب الموثوق بعربيتهم.."[١]

ووافق هذا الرأي في كتابه الفوائد المحوية في المقاصد النحوية فقال: "ولا يمتنع تقديمه على صاحبه المجرور بحرف خلافا لمن منع "[٢]

ففي المسألة مذهبان :

المذهب الأول : منع تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر أصلي إذا كان اسما ظاهرا، وعزاه ابن مالك إلى أكثر النحويين، لذا قال سيبويه : "من ثم صار(مررت قائما برجل) لا يجوز؛ لأنه صار قبل العامل في الاسم وليس بفعل، والعامل الباء. ولو حسن هذا لحسن ، (قائما هذا رجل)."[٣]

---

١) شرح الكافية الشافية (٢/ ٧٤٤) وينظر أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (٢/ ٢٦٧) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (٢/ ٣٠٧).

٢) الفوائد المحوية في المقاصد النحوية ص ٥١ .

٣) الكتاب لسيبويه (٢/ ١٢٤).

وهذا المذهب ارتضاه كثير من نحاة البصرة[١] معللين ذلك بأن العامل في الحال حرف جر، وهو لا يتصرف في نفسه فلا يتصرف في معموله بالتقديم .

أما المذهب الثاني : أجاز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جـــر، وإليه ذهـــب ابن كيســـان[٢]،وابن برهان،[٣] وأبو البقاء العكبري[٤] والرضي[٥]، وصححه ابن مالك في نصه السابق .

واحتج القائلون بهذا المذهب بالسماع، والقياس، أما ثبوته سماعا، ففي قوله تعالى: {وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ} [٦]

حيث جاءت (كافة) حال من (الناس) والأصل للناس كافة؛ أي جميعا، وهذا هو الصحيح، وهو مذهب أبي علي، وابن كيسان، أعني تقديم حال

---

١) ينظر المقتضب ٤ / ٣٠٢ والأصول في النحو لابن السراج ١/ ٢١٤ واللمع لابن جني ص ٦٣ وأمالي ابن الشجري ٢/ ٢٨٣ ، ٢٥٦ ، ٣/ ١٥ ، ١٦ والتذييل ٩/ ٧٤ .
٢) ينظر ابن كيسان النحوي ص ٢٩٨ رسالة ماجستير إعداد/ محمد بن حمود الدعجاني .
٣) ينظر شرح اللمع لابن برهان ١/ ١٣٧ ، ١٣٨ .
٤) التبيان للعكبري ٢/ ١٠٦٩ .
٥) شرح الرضي على الكافية ٢/ ٢٤ ، ٢٥ .
٦) سورة سبأ من الآية ٢٨.
وفيه ثلاثة أقوال: أحدها: أن (كافة) صفة لإرسال، فحذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه، وهو قول الزمخشري في الكشاف ٣/ ٥٨٣ .

والثاني أن (كافة) حال من الكاف، وهو قول الزجاج ، والتاء فيه للمبالغة.

المجرور بحرف، حكاه ابن برهان وقال: وإليه نذهب .....وما استعملت العرب (كافة) إلا حالا، كذا قال ابن برهان ، وكذلك أقول" [١]

وقد رد ابن مالك ماذهب إليه الزمخشري، والزجاج بقوله: " ولا يلتفت إلى قول الزمخشري، والزجاج؛ أما الزمخشري فلأنه جعل (كافة) صفة، ولم تستعمله العرب إلا حالا، وأما الزجاج فبطلان قوله بيّن أيضاً؛ لأنه جعل (كافة) حالا مفرداً، ولا يعرف ذلك من غير محل النزاع .[٢].

المذهب الثالث : وهو مذهب الكوفيين قالوا: إن كان المجرور ضميراً نحو: "مررتُ ضاحكةً بها"، أو كانت الحال فعلا نحو: "مررتُ تضحكُ بهند" جاز، وإلا امتنع[٣].

<u>الرأي الراجح :</u>اضطرب قول ابن مالك في حكم جواز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر أصلي ، ويرى الباحث أن المذهب القائل بجواز تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف، هو الأولى بالقبول؛ لأن له معضداً من السماع ، وهذا ماحدا بابن مالك إلى القول بأن "الصحيح

---

١) شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٣٣٧).

٢) شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٣٣٧).

٣) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (٢/ ٧٠٥) أوضح المسالك (٢/ ٢٦٦) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (٩/ ٧٤) التصريح بمضمون التوضيح (١/ ٥٩١) همع الهوامع (٢/ ٣٠٧).

جواز ذلك ؛ لثبوته بالقياس، وبالشواهد الشعرية [١] " ورجحه ابن عقيل فقال :" وليس لمن منع حجة فيها روح، وما يذكر من تأويل ما سمع من ذلك متكلف " [٢]وصححه أيضا السيوطي فقال :" وهذا هو الأصح " .[٣]

المسألة العاشرة : تقديم التمييز على عامله

اتفق النحاة على منع تقديم التمييز على عامله إذا كان عامله غير فعل، أو فعلا غير متصرف ، واختلفوا في حكم تقديمه إذا كان العامل متصرفا ، فمنهم من أجاز، ومنهم من منع، واختلف رأي ابن مالك في هذه المسألة فذهب في سبك المنظوم، وكتابه الفوائد المحوية في المقاصد النحوية إلى القول بعدم جواز تقديم التمييز على عامله خلافا للمبرد والمازني ، وفي التسهيل وافقهما مع الكسائي، وذهب إلى جواز تقديم التمييز على عامله .

لذا" قال في التسهيل :"ولا يمنع تقديم المميز على عامله إن كان فعلا متصرفا، وفاقا للكسائي، والمازني، والمبرد، ويمتنع إن لم يكنه بإجماع.

وقد يستباح في الضرورة" [٤]

---

١) شرح عمدة الحافظ ٤٢٦ .

٢) المساعد ٢/ ٢٢ .

٣) الهمع ٤/ ٢٥ .

٤) التسهيل ص ١١٥ وشرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٣٨٩) والتبصرة والتذكرة للصيمري ٣١٨/١ ، ٣١٩.

أما في السبك فخالف ما ذكره في التسهيل فقال :" ولا يتقدم تمييز على عامل ، خلافا للمبرد، والمازني في الفعل المتصرف" [١]

فالمذهب الأول منع تقديم التمييز على عامله المتصرف ، وهو مذهب سيبويه[٢]. وجمهور البصريين، وأكثر الكوفيين[٣] .

فَأَما حجَّة سِيبَوَيْهِ فِي امْتِنَاعه من ذَلِك، فَإِن التَّمْيِيز فِي هَذِه الْأَفْعَال فَاعل فِي الْحَقِيقَة وَذَلِكَ أَنَّك إِذا قلت: تصبب عرقاً، فالفاعل الْعرق فِي الْمَعْنى وَلكنه نقل عَنهُ إِلَى الشَّخْص، فَلَمَّا كَانَ فَاعِلا فِي الْمَعْنى، وَكَانَ الْفَاعِل فِي الأَصْل لَا يجوز تَقْدِيمه إِلَّا على نِيَّة التَّأْخِير، كَذَلِك لَا يجوز أَن يقدم هَذَا إِذْ كَانَ فَاعِلا.[٤]

ورد احتجاج سيبويه بقوله :" وهذا الاحتجاج مردود بوجوه: منها أنه دفع روايات برأي لا دليل عليه، فلا يلتفت إليه.....أن منع تقديم التمييز المذكور عند مَن منعه مرتّب على كونه فاعلا في الأصل، وذلك إنما هو في بعض الصور. وفي غيرها هو بخلاف ذلك نحو: «امتلأ الكوز ماء» وقوله

---

١) سبك النظوم ص ١٤١ و الفوائد المحوية في المقاصد النحوية ص ٥٣ والمقاصد الشافية للشاطبي(٣/ ٥٥٢).

٢) الكتاب ١/ ٢٠٤ وينظر شرح الأشمونى (٢/ ٥٢) شرح المكودي (ص: ١٤٦)و شرح التصريح (١/ ٦٢٨).

٣) ينظر الأصول في النحو لابن السراج ١/ ٢٢٣ ، ٢/ ٢٢٩ والخصائص لابن جني ٢/ ٣٨٤ والتبيين ص ٣٩٤ وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٤٢٨ والارتشاف ٢/ ٣٨٥ وشرح المفصل ٢/ ٧٤ .

٤) علل النحو لابن الوراق (ص: ٣٩٣).

تعالى : {وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا}[١] وفي هذا دلالة على ضعف علة المنع، بقصورها عن جميع الصور ."[٢]

المذهب الثاني: قال بجواز ذلك، وهو مذهب الكسائي، والمازني، والمبرد، ووافقهم ابن مالك في أحد قوليه.

فقد أيد ابن مالك هذا الرأي، وهو جواز تقديم التمييز على عامله المتصرف في شرح التسهيل، وشرح الكافية الشافية، مستدلا بقول رَبِيْعَة بن مَقْرُومٍ[٣]:

وَوَارِدَةٍ كَأَنَّها عُصَبُ القَطَا ... تُثِيرُ عَجَاجًا بِالسَّنابِكِ أَصْهَبَا

رَدَدْتُ بِمِثْلِ السِّيدِ نَهْدٍ مُقَلَّص ... كَمِيشٍ إِذَا عِطْفَاهُ مَاءً تَحَلَّبَا

---

١) سورة القمر من الاية ١٢

٢) شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٣٩٠)وينظر التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (٩/ ٢٦٧) و تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٥/ ٢٣٩٣)

٣) البيتان من بحر الطويل وهما في الوصف لربيعة بن مقروم الضبي.
اللغة: الواردة: القطيع من الخيل. عصب القطا: جماعتها. الفجاج: الغبار، السيد: الذئب، النهد:الضخم. المقلص: طويل القوائم. الكميش: السريع العدو. ماء تحلبا: عرقا يسيل.وشاهده: قوله: «ماء تحلبا»؛ حيث تقدم التمييز على عامله.
مواضعه : تمهيد القواعد (٥/ ٢٣٩١) التذييل والتكميل (٩/ ٢٦٥)شرح الكافية للرضي (١/ ٢٥٧) وابن الشجري (٢/ ٣٣) شرح ابن الناظم (ص: ٢٥٣) وحاشية الصبان (٢/ ٢٠٢) .

وكقول الآخر:[١]

أَنَفْسًا تَطِيْبُ بِنَيْلِ الْمُنَى ... وَدَاعِي الْمَنُونِ يُنَادِي جِهَارَا

قال ابن مالك:

وَعَامِلَ التَّمْيِيزِ قَدِّمْ مُطْلَقَا.....وَالْفِعْلُ ذُو التَّصْرِيفِ نَزْراً سُبِقَا

وقد وضح ابن عقيل موقف ابن مالك من المذهبين فقال:" ووافقهم المصنف في غير هذا الكتاب على ذلك، وجعله في هذا الكتاب قليلا."[٢]

وعلق الأشموني أيضا على بيت الألفية بقوله:" ووافقهم الناظم في غير هذا الكتاب."[٣]

---

١) هذا بيتٌ من المتقارب، ولم أقف على قائله.
والشّاهد فيه: (أنفسًا تطيب) حيث قدّم التّمييز – نفسًا – على عامله وهو الفعل المتصرّف – تطيب –؛ وهذا نادرٌ عند سيبويه والجمهور، وقياسيّ عند الكسائيّ والمازنيّ والمبرّد.
يُنظر هذا البيتُ في: شرح التّسهيل ٣٨٩/٢، وشرح عمدة الحافظ ٤٧٧/١، وأوضح المسالك ٣٠٤/٢، والمقاصد النّحويّة ١١٩١/٣، وتوضيح المقاصد والمسالك ٢/ ٧٣٧ وشرح الأشمونيّ ٥٣/٢ وشرح ابن عقيل ٢/ ٢٩٥ .
٢) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (٢/ ٢٩٤).

٣) شرح الأشمونى لألفية ابن مالك (٢/ ٥٤).

الرأي الراجح : تعدد رأي ابن مالك في حكم تقديم التمييز على عامله، فذهب في كتابه سبك المنظوم ، والفوائد المحوية إلى عدم جواز تقديم التمييز على عامله ، وفي شرح التسهيل ، وشرح الكافية الشافية ، قال بجواز تقديم التمييز على عامله ، وهو مذهب المازني والكسائي والمبرد وبعد عرض أراء النحاة اتضح لي أن الراجح، هو جواز تقديم التمييز على عامله، وهو مارجحه ابن مالك، وكثير من النحويين، واستدلوا على ترجيحه بالقياس، والسماع .

المسألة الحادية عشرة : زيادة (عن) بين التأييد والمنع

الحرف الزائد عند النحويين، هو الذي يكون دخوله كخروجه من جهة الصناعة، فالتركيب مستقيم، والمعنى بين ، فزيادة الحروف متعددة، ولكن على غير قياس ، قال ابن جني: " وزيادة الحروف كثيرة ، وإن كانت علي غير قياس "[١] . إلاّ أنّ هذه الزيادة علي ضربين : زيادة للتوكيد ، وأخري لغير التوكيد ، يقول ابن يعيش[٢]: "وذلك أن الزيادة علي ضربين : زيادة مبطلة للعمل مع بقاء المعني ... وزيادة لا يُراد بها أكثر من التأكيد في المعني، وإن كان العمل باقياً، نحو : ما جاءني من أحدٍ ، والمراد: ما جاءني أحدٌ ..." .

---

١) الخصائص : ٢/٢٨٦.

٢) شرح المفصل : ٧/١٥٠.

ويزاد من حروف الجر (الباء) وهي أكثر الحروف استعمالا ثم (من) و(على) و(في) ثم (اللام) و(عن) و(إلى) قليلا.

أما القول بزيادة (عن) فهو مخالف لما قرره سيبويه حيث قال" وكما تقول: نُبِّئتُ زيداً يقول ذاك، أي عن زيد. وليست (عَنْ) و(على) ههنا بمنزلة الباء في قوله تعالى: " {وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا}[١] ،وليس بزيد؛ لأنَّ عن وعلى لا يفعَلُ بها ذاك، ولا بمنْ في الواجب."[٢]

وقد اختلف رأي ابن مالك في زيادة (عن) فجزم بزيادتها في التسهيل فقال :

" وتزاد هي و(على) و(الباء) عوضاً" [٣]

وصرح في السبك، وفي كتابه الفوائد المحويه، بعدم زيادتها فقال :" ولا تزاد عند الأكثر خلافاً لبعضهم"[٤] .

وأنشد المصنف على زيادة (عن) عوضا قول الشاعر:[٥]

---

١) سورة النساء من الآية ٧٩

٢) الكتاب لسيبويه (١/ ٣٨).

٣) التسهيل ص ١٤٦ .

٤) سبك المنظوم وفك المختوم ص ١٤٣ المقاصد المحوية ص ٥٥ .

٥) من الطويل لزيد بن الملوح

مواضعه : شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ١٤٠، ٣/ ١٦١) شرح الكافية الشافية (١/ ٣١٣) الجنى الداني (ص: ٢٤٨) شرح الأشمونى (٢/ ٩٦) التذييل والتكميل (١١/

أَتَجْزَعُ إِنْ نَفْسٌ أَتَاهَا حِمَامُها ... فهلاَّ الَّتِي عَن بَين جنبَيْك تَدْفع)

أراد: فهلا عن التي بين جنبيك تدفع، فحذف (عن) وزادها التي عوضا) ".

وقد اعترض أبو حيان في شرحه للتسهيل على المصنف بقوله:" وما ذهب إليه المصنف من أن "عن" و"على" تكونان زائدتين ليس بصحيح، وقد نص سيبويه على أن "عن" و"على" لا يزادان لا عوضا ولا غير عوض ."[١]

وقد جزم السيوطي[٢] بأنها تزاد ضرورة .

هذا وقد صرح أبو عبيدة بزيادة (عن) في قوله تعالى : {فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ }[٣] مجازه يخالفون أمره سواء و(عن) زائدة ."[٤]

هذا،،، وقد حكى الزركشي :أَنَّهُ لَيْسَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ زَائِدٌ؛ لِأَنَّهُ تَكَلُّمٌ بِغَيْرِ فَائِدَةٍ، وَمَا جَاءَ مِنْهُ حَمَلَهُ عَلَى التَّوْكِيدِ.[٥]

---

٢٢٧) ارتشاف الضرب لأبي حيان (٤/ ٢١٧٢) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٢/ ٧٨٤) و(٤/ ١٦٦٣) و(٦/ ٢٩٦٧) التصريح بمضمون التوضيح (١/ ٦٥٤)همع الهوامع (٢/ ٤٢٢).

١) التذييل والتكميل (١١/ ٢٢٩) وينظر مغني اللبيب ٢/ ٤٠٤ .

٢) الهمع ٤/ ١٩٧ .

٣) سورة النور من الآية ٦٣.

٤) مجاز القرآن ٢/ ٦٩ .

٥) البرهان في علوم القرآن (٣/ ٧٢).

الرأي الراجح

لقد تردد ابن مالك في حكم زيادة (عن) بين الجواز والمنع ، ويبدو لي أن القول بجواز زيادة (عن) هو الراجح؛ لأن الحرف المذكور جاء ليفيد قوّةً للتّركيب، وليس المُرادُ أنّه لا معنى له أو أن دخولَه في الكلام كخروجه منه.

ومما يؤيد اختيار هذا المذهب قول الزركشي في البرهان : " سئل بعض العلماء عن التوكيد بالحرف، وما معناه؛ إذ إسقاط الحرف لا يخل بالمعنى؟ فقال: هذا يعرفه أهل الطباع إذ يجدون أنفسَهم بوجود الحرف على معنى زائد لا يجدونه بإسقاط الحرف."[١]

---

١) البرهان في علوم القرآن (٣/ ٧٤).

المسألة الثانية عشرة : معنى (رب)

اختلف النحويون في معنى «رب» وتعددت مذاهبهم [١]

المذهب الأول : ذهب الجمهور إلى أن (رب) للتقليل دائما ، ونسبه ابن أبى الربيع في (البسيط) إلى الخليل، وسيبويه[٢] والأخفش، والمازني، والمبرد، وأبي علي، وابن جني ، ومن الكوفيين كالكسائي، والفراء، وهشام، وغير هؤلاء كثير[٣] . وقال المبرد مصرحاً بكونها للتقليل: "و(رب) معناها الشيء يقع قليلا"[٤]

واكتفى ابن السراج بنقل كلام المبرد في إفادتها التقليل دون أن يزيد عليه[٥].

---

١) الكتاب ١٥٦/٢ ، ١٦١ ، ١٧١ ، والمقتضب ١٣٩/٤ ، ٢٨٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٨/٨ ، وشرح اللمع لابن برهان ١٦٨/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١٧٧/٣ ، والجني الداني ص (٤٣٨-٤٥٨) ، التذييل والتكميل (١١/ ٢٨٧) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٦/ ٣٠٣٠) .

٢) الكتاب ٢/ ١٦١ و تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٦/ ٣٠٣٠) المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني (ص: ٦٩) والهمع ٢/ ٢٥ .

٣) البسيط ٨٥٩/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٦/٨ ، سفر السعادة وسفير الإفادة للسخاوي (٢/ ٨٥٤) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٦/ ٣٠٣٠) والهمع ٢٥/٢ .

٤) المقتضب ١٣٩/٤ ، ٢٨٩/٤ .

(٥) ينظر: الأصول: ٤١٦/١ ، ٤١٧.

وأيد أبو علي الفارسي كونها للتقليل، فقال: "(رب) وهي في التقليل نظير (كم) في التكثير. فإذا دخلت على النكرة الظاهرة، لزمتها الصفة"(١)

ووافقهم ابن مالك في كتابه سبك المنظوم فقال :" ورب لتقليل ذات الشيء أو نظيره ، ويلزمها التصدير، والاختصاص بالنكرة " (٢)

وفي كتابه(نظم الفوائد) ذكر اللغات في (رب) ثم أفاد بأنها للتقليل فقال:

"وَرُبَّ رُبَّتَ رُبَّتْ رَبَّ رُبْ رُبُ مَعْ تخفِيفِ الأَرْبَعِ تقليلُ بِهَا حَصَلا"(٣)

ورجح المرادي أن تكون للتقليل، فبعد أن أورد آراءً مختلفة للنحويين قال: "والراجح في هذه الأقوال ما ذهب إليه الجمهور، أنها حرف تقليل. الدليل على ذلك أنها قد جاءت في مواضع لا تحتمل إلا التقليل، وفي مواضع ظاهرها التكثير وهي محتملة لإرادة التقليل بضربٍ من التأويل، فتعين أن تكون حرف تقليل"(٤).

والثاني : أنها أكثر ما تكون للتكثير، والتقليل بها نادر، وبه جزم ابن مالك في (التسهيل) واختاره ابن هشام في (المغني) .

---

(١) الإيضاح العضدي للفارسي : ص/٢٥١.

٢) سبك المنظوم ص ١٤٥ .

٣) نظم الفوائد لابن مالك ص ٥٦ تحقيق د/ سليمان بن إبراهيم العايد .

٤) الجنى الداني: ٤١٨.

فقال ابن مالك في التسهيل: " وليست اسماً خلافاً للكوفيين، والأخفش في أحد قوليه، بل هي حرف تكثير وفاقاً لسيبويه، والتقليل بها نادر." [١]

ووافق هذا الرأي في كتابه الفوائد المحوية في المقاصد النحوية فذكر أنها للتقليل والتكثير فقال:" ومنها(رب) لتقليل ذات الشيء ولتكثير، ويلزمها التصدير والاختصاص بالنكرة "[٢]

والثالث : أنها للتكثير دائما ، وعليه صاحب العين وابن درستويه وجماعة ، وروي عن الخليل، وقال به كثير من المتأخرين [٣] .

والرابع : أنها حرف إثبات لا يدل على تقليل ولا تكثير ، وإنما يستفاد ذلك من السيـــاق ، وهذا اختيار أبي حيان حيث قال : "وذهب بعضهم إلـــى أنهـــا لم توضع لتقـــليل ولا لتـــكثير ، وذلك مستفاد من سياق الكلام ، وهذا الذي نختاره من المذاهب"[٤] . وزاد المرادي أنها تفيد الإثبات، فقال: " أنها حرف إثبات لم توضع لتقليلٍ ولا تكثير، بل ذلك مستفاد من السياق"[٥].

---

١) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ص: ١٤٧، ١٤٨) شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٤٧ وشواهد التوضيح ص ١٤٦ التذييل والتكميل (١١/ ٢٧٧) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٦/ ٣٠١٩).

٢) الفوائد المحوية في المقاصد النحوية ص ٥٦ .

٣) شرح المقدمة الجزولية للشلوبين ٨٢١/٢ ، وارتشاف الضرب ٤٥٥/٢ .

٤) ارتشاف الضرب ٤٥٥/٢ وينظر همع الهوامع (٢/ ٤٣١).

(٥) الجنى الداني: ٤٤٠.

والخامس : أنها للتكثير في موضع المباهاة والافتخار ، وللتقليل فيما عدا ذلك ، وهو قول الأعلم، وابن السيد [١].

والسادس:أنها لمبهم العدد، تكون تقليلا وتكثيرا، وهو قول ابن الباذش، وابن طاهر[٢] .

<u>الرأي الراجح:</u>

اختلف رأي ابن مالك في معنى (رب) بين التقليل، والتكثير كما اختلف فيها غيره من النحاة، فذكر في كتابه سبك المنظوم ونظم الفوائد ، أنها للتقليل وذكر في كتابه التسهيل ، والفوائد المحوية أنها أكثر ماتكون للتكثير، والتقليل بها نادر، ونرى أن معنى (رب) قد يكون التكثير، وقد يكون التقليل، وكلاهما لابد فيه من القرينة التي توجه الذهن إليه، فالسياق هو الفيصل في تحديد دلالة الأدوات، فلا يمكن تحديد دلالة أي أداة بمعزل عن سياقها.

---

(١) ينظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان (٤/ ١٧٣٧) الجنى الداني (ص: ٤٤٠) وهمع الهوامع: (٢/ ٤٣١).

٢) ارتشاف الضرب ٤٥٦/٢ وينظرهمع الهوامع (٢/ ٤٣٢).

المسألة الثالثة عشرة : أحكام مذ ومنذ وما بعدهما

هُمَا حَرْفَانِ مِنْ حُروفِ الجَرّ يخْتَصَّان بالزَّمَان ، وقَدْ يكونَانِ اسْمَين، وذلك في مَوْضِعَيْن:(أحدُهما) : أنْ يَدْخُلا على اسمٍ مَرْفُوعٍ، نحو "مَا رَأيتُهُ مُذْ يَوْمان" أو "مُنْذُ يَوْمُ الجُمُعةِ" وهُمَا حِينئذٍ مُبْتَدآن، ومَا بَعْدَهما خَبر، والتَّقْدير: أمَدُ انْقِطاعِ الرُّؤيةِ يَوْمَانِ، وأوَّلُ انْقِطاعِ الرُّؤْيةِ يَوْمُ الجُمُعة، وقِيل ظَرْفَان، وما بَعْدَهما فَاعِلٌ بـــ "كَان" التَّامّة مَحْذُوفةً تَقْديره: مُذْ كانَ، أو مُذْ مَضَى يَومَان.[١]

هذا وقد اختلف النحاة في إعراب (مذ) و(منذ) وورد فيهما آراء وأقوال متعددة منها ما اتفق النحاة عليه، وهو أن (مذ) و(منذ) اسمان إن وليهما مرفوع ، أو جملة تامة ، ولكن اختلفوا في حكمهما الإعرابي ، وحكم ما بعدهما إن كان مابعدهما مرفوعا . كما اختلف رأي ابن مالك في هذه المسألة، ففي التسهيل وشرحه اختار قول المحققين من الكوفيين فقال في التسهيل: "وليسا قبل المرفوع مبتدأين بل ظرفيين خلافا للبصريين"[٢]

وقد وضح في شرح التسهيل اختياره أنهما ظرفان وصححه بقوله:"فزعم الأكثرون أنَّ الواقع منهما قبل المرفوع مبتدأ بمعنى أول المدة في مثل: لم أره مذ الجمعة، وبمعنى جميعها في مثل: لم أره مذ يومان، وما بعده خبر، والصحيح عندي أنهما ظرفان مضافان إلى جملة حذف صدرها،

---

١) ينظر شرح الأشمونى لألفية ابن مالك (٢/ ١٠١) والجنى الدني ٢٠٥.

٢) تسهيل الفوائد لابن مالك (ص: ٩٤).وينظر المقاصد الشافية للشاطبي (٣/ ٦٩٢).

والتقدير: مذ كان يوم الجمعة، ومذ كان يومان، وهو قول المحققين من الكوفيين."[١]

وعلل لاختياره مذهب الكوفيين بقوله " وإنما اخترته؛ لأن فيه إجراء (مذ ومنذ) في الاسمية على طريقة واحدة مع صحة المعنى ، فهو أولَى من اختلاف الاستعمال، وفيه تخلص من ابتداء نكرة بلا مسوغ إن ادُّعي التنكير، ومن تعريف غير معتاد إن ادُّعِي التعريف. وفيه أيضا تخلّص من جعل جملتين في حكم جملة واحدة من غير رابط ظاهر ولا مقدر."[٢]

هذا كلام المصنف رحمه الله تعالى ، وقد فهم منه أن «مذ» و «منذ» إما أن يليهما جملة أو مفرد، والمفرد إما مرفوع وإما مجرور، وأنهما إذا وليهما جملة اسمية كانت أو فعلية، فهما ظرفان معمولان لما يصح عمله فيهما من أجزاء الجملة الواقعة بعدهما، وإذا وليهما مفرد مرفوع، فالمختار عنده أن ذلك المرفوع يقدر له رافع محذوف، وعلى هذا يكون الواقع بعدهما حينئذ، جملة فيحكم على مذ ومنذ بالظرفية أيضا، كما كان الحكم فيهما إذا وقعت الجملة تامة بعدهما، وإذا وليهما مفرد مجرور كانا حرفين جارين لما بعدهما يتعلقان بالعامل قبلهما كسائر حروف الجر، ودل قوله: «

---

١) شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٢١٧) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (٧/ ٣٣٦) وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٤/ ١٩٦١).

٢) شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٢١٧) و التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (٧/ ٣٣٦).

وقد يَجُرَّان الوقت، أو ما يُستَفْهَم به عنه » أن الجر بهما أقل من وقوع المرفوع بعدهما، وأن الذي بعدهما لا يكون إلا ظرفا؛ لأن الذي يستفهم به عن الوقت لا بد أن يكون وقتا"[١]

هذا وقد خالف هذا الرأي في كتابه سبك المنظوم والفوائد المحوية واختار اسمية (مذ ومنذ) فقال: " ويكونان اسمين مبتدءين، فيخبر عنهما بالزمانين المذكورين "[٢]

وهو ما ذهب إليه في شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ فقال:" وإن وليهما اسم مرفوع فهما اسمان مبتدآن بمعنى (أول المدة) في مثل : ما رأيته مذ يومُ الجمعة، وبمعنى جميع المدة في مثل:مارأيتُه منذ ثلاثةُ أيام، والزمانُ المرفوع بعدها خبر والتقدير: أول المـــدة يـــومُ الجمعة، ومدة ذلك ثلاثة أيام "[٣].

أما ماذهب إليه المصنف من أنهما ظرفان مضافان إلي الجملة، هو مذهب سيبويه والفارسي والسيرافي"[٤] قال سيبويه : "ومذ فيمن رفع بمنزلة إذ وحيث"[١]

---

١) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٤/١٩٦٣ ، ١٩٦٤).

٢) سبك المنظوم ص ١٤٦ وينظر الفوائد المحوية ص ١٢٨ .
٣) شرح عمدة الحافظ ١/ ٢٧١ .
٤) انظر التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (٧/ ٣٣٦) وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٤/ ١٩٦٠).

وهناك مذهب ثالث يرى أنهما ظرف في موضع الخبر، والاسم بعدها مرفوع بالابتداء ونسب إلى الزجاجي فقال : " معناها هاهنا معنى الظرف، فإذا قلت: ما رأيته منذ يومان ، كان المعنى بيني وبين لقائه يومان ، فكما أن الظرف خبر فكذلك ما كان في معناه "[٢] ونسب كذلك للأخفش والزجاج [٣].

الرأي الراجح

بعد عرض قول ابن مالك في مصنفاته، ومذاهب النحاة في حكم اسمية مذ ومنذ، وإعراب المرفوع بعدهما، تبين أن الراجح هو ما اختاره ابن مالك في التسهيل، وشرحه، وهو أن (مذ ومنذ) ظرفان ، وأنهما مضافان إلى الجملة بعدهما، وحذف صدرها الذي قدره بفعل وهو (كان) ، وهو ما فهم من كلام سيبويه، والفارسي، والسيرافي ، ومذهب المحققين من الكوفيين.

---

١) الكتاب لسيبويه (٤/ ٢٢٨) وانظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي (٥/ ١٠٤).

٢) شرح الجمل الكبير لابن عصفور ٢/ ١٥٧ وينظر شرح التصريح ٢/ ٢٢ .

٣) ينظر الارتشاف ٢/ ٢٤٣ والجنى الدني ٢٠٥ وشرح المفصل لابن يعيش ٨/ ٤٦ الهمع ٢/ ٢٢٤ .

المسألة الرابعة عشرة : إضافة (أب وأخ) إلى ياء المتكلم

تردد قول ابن مالك في حكم رد لامات(أب) و(أخ) عند إضافتهما إلى ياء المتكلم فمنع رد اللام في كتابه سبك المنظوم، وخالف المبرد حيث أجاز رد اللام فقال:" ولايجوز ردُّ لامات (أب) وأخواته، خلافا لأبي العباس "[١] وهو ما ذهب إليه في الفوائد المحوية [٢] وقال في عمدة الحافظ :" والمشهور في إضافة أب إلى ياء المتكلم أن يقال: جاء أبي ورأيت أبي كما قال تعالى : {حَتَّى يَأْذَنَ لِي أَبِي}[٣]"[٤]

أما في تسهيل الفوائد فقد وافق المبرد في جواز رد اللام وإدغامها في ياء المتكلم، فقال:" ويجوز في " أبي وأخي ": " أبيَّ وأخيَّ وفاقا لأبي العباس .[٥]" تبعا للكوفيين ...وهذا عند جمهور البصريين مخصوص بالشعر .[٦]

هذا،،،ذ وقد ذهب في شرح التسهيل إلى القول بعدم رد لام (أب) و(أخ) عند الإضافة ، ووصفها بأنها لغة جيدة فقال :" واللغة الجيدة أن يقال في إضافة أب وأخ إلى الياء: أبي وأخي، كما جاء في القرآن الكريم، ويجوز

---

١) سبك المنظوم ص ١٥١ ، ١٥٢ .

٢) الفوائد المحوية ص ٦٠ .

٣) سورة يوسف من الآية ٨٠.

٤) شرح عمدة الحافظ ١/ ٥١٥ .

٥) ينظر شرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٢١٤).

٦) موصل النبيل إلى نحو التسهيل ص ١٠٠٧ ، ١٠٠٨ .

عند أبي العباس[١]: أبيّ وأخيّ، برد اللام، وإدغامها في ياء المتكلم. والذي رآه مسموع في الأب مقيس في الأخ، ومن شواهد السماع قول الراجز:[٢]

كانَّ أبيِّ كَرَماً وسُوداً ... يُلقِى عَلى ذِي اللَّبدِ الجَدِيدَا

والاستشهاد بهذا أقوى من الاستشهاد بقول الآخر:[٣]

قَدَر أحَلّك ذَا المجَاز وقَدْ أرى ... وأبيّ مَالك ذُو المَجَاز بدَار

لاحتمال أن يريد قائل هذا الجمع، والذي قبله يتعين فيه الإفراد، بيلقى، إذ لو قصد الجمع لقال: يلقون. ولم أجد شاهداً على أخيّ، لكن أجيزه قياسا على أبيّ كما فعل أبو العباس.[٤]

---

١) المقتضب (٤/ ٢٤٩، ٢٧٣).وينظرموصل النبيل إلى نحو التسهيل ص ١٠٠٧ تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٧/ ٣٢٧٢).

٢) رجز ولم أعثر على من نسبه

الشاهد : قوله (أبي) على جواز رد ياء(أب) في الإفراد وإدغامها في ياء المتكلم .

مواضعه: الكافية الشافية (٢/ ١٠١٠) شرح عمدة الحافظ ١/ ٥١٥ المساعد ٢/ ٣٧٩ شرح التسهيل للسلسيلي ٢/ ٧٣١ و موصل النبيل إلى نحو التسهيل ١٠٠٧ وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٧/ ٣٢٧٢) همع الهوامع (٢/ ٥٣٥).

٣) من الكامل

والشاهد فيه قوله: "وأبيَّ" حيث ردّ لام "أبو" في حالة الجر إلى الواو، ثم قلبها إلى الياء، ثم أدغمها في ياء المتكلم. وهذا جائز عند المبرد.

مواضعه: شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٢٨٤) وشرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٢١٣).

٤) شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٢٨٤) وينظر حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك (٢/ ٤٢٥).

قال ابن يعيش :" ولا حُجةَ في ذلك لاحتمالِ أن يكون أراد جمعَ السلامة؛ لأنهم يقولون: "أَبٌ"، و"أَبُونَ"، و"أَخٌو" أَخُونَ .....فعلى هذا تكون الياءُ المدغَمةُ ياءَ الجمع دونَ أن تكون منقلِبة عن الواو التي هي لامُ في قولك "أَبَوَانِ"؛ لأن هذا الموضع، لما كان يلزمُه الإعلال بالقلب، واستمرّ فيه الحذف، أُمضي ذلك فيه، ولم يُرَدَ فيه ما كان يُلْزِمه الإعلالُ له."[١]

وهو ماذهب إليه في شرح الكافية الشافية [٢]

هذا وقد علل أبو حيان لعدم رد اللام بقوله :" أن الذي منع من رد اللام المحذوفة إذا قلت (أبي) إنما هو ما يلزم في ذلك من ثقل التضعيف لأجل الإدغام في ياء المتكلم، إلا أنك لو رددتها –وهي الواو– لكسرته لأجل ياء المتكلم، وللزم أن تتبع حركة العين حركة اللام، فتقول (أبوي)، ثم تسكن الواو، وتقلبها ياء؛ لانكسار ما قبلها، وتدغم الياء في الياء، فتقول (أبيّ)"[٣]

<u>الرأي الراجح</u>

تعدد قول ابن مالك في حكم رد لامات(أب) و(أخ) عند إضافتها إلى ياء المتكلم، فمنعه في كتابه سبك المنظوم، والفوائد المحوية، وعمدة الحافظ ،أما في تسهيل الفوائد فقال بجواز رد اللام، وإدغامها في ياء المتكلم وفاقا

---

١) شرح المفصل لابن يعيش (٢/٢١٤ ، ٢١٥).

٢) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٠١٠ .

٣) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (٥/ ٢٦٥).

للمبرد، وبعد الاطلاع على أقوال النحاة ، اتضح أن الراجح هو جوازُ ردُّ اللاَّمِ وتَرْكُها، وذلك لوروده في الشعر، والنثر .

المسألة الخامسة عشرة : صياغة فعل التعجب من الفعل المبني للمجهول

اشترَط النُّحاةُ فيما يُتعجَّب منه على صِيغتي "أفعل" و"أفعل به" أن يكون: فعلاً، ثلاثيًّا مجردًا، تامًّا، مثبتًا، متصرِّفًا، قابلاً معناه للتفاضُل، غير مبني للمجهول، ولا معبَّر عن فاعله بأفعل فعلاء.

ولقدْ أجاز ابنُ مالك في كتابه التسهيل، التعجُّب مِن المبني للمجهول إذا لم يلبسْ بفعل الفاعل، فقال : " وقد يبنيان من المفعول: إن أمن اللبس"[١]

وأجازه أيضا في الكافية الشافية فقال:

"وفِعلُ غَيرِ فَاعِلٍ إنْ لمْ يَضُرْ ... بِنَاءُ ذِي تعَجُبٍ منهُ اغتُفِر"[٢]

والمسموع من ذلك: ما أَشْغَلَه! وما أَجَنَّه! وما أَوْلَعَه! وما أَحبَّه! وما أَخْوَفَه! من شُغِلَ، وجُنَّ، وأُولِعَ، وحُبَّ، وخِيفَ "[٣]

---

١) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ص: ١٣١) شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٤٥ .

٢) شرح الكافية الشافية (٢/ ١٠٨٣).

٣) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (١٠/ ٢٣٦).

وأجازه أيضا في كتابه الفوائد المحويه فقال :" غير مبني للمفعول ....وربما بنيا من فعل المفعول إن أمن اللبس"[١]

هذا،،، ولابن مالك في هذه المسألة رأي آخر ، فذهب في كتابه سبك المنظوم إلى أنه "لا يصاغ فعل التعجب من الفعل المبني للمفعول." [٢]

وجاء في الألفية ما وافق رأيه في السبك فأطلق القول في منع صياغة فعل التعجب من الفعل المبني للمجهول ولم يستثن منه أمن اللبس فقال:[٣]

وصُغْهُما من ذي ثَلاثٍ صُرِّفا ... قابل فَضْل تَمَّ غَيْرِ ذِي انْتِفا

وغَيْرِ ذِي وَصْفٍ يُضَاهي أَشْهَلا ... وغَيْرِ سَالِك سَبِيْلَ فُعِلَا

هذا،،، وقد وافق ابن الناظم مذهب والده في التسهيل، حيث أجاز أن يبنى فعل التعجب من الفعل المبني للمفعول إن أمن اللبس فقال: " ولا يبنيان من فعل مبني للمفعول، نحو: ضرب، وحمد؛ لئلا يلتبس التعجب منه بالتعجب من فعل الفاعل.

---

١) الفوائد المحوية ص ٦٢ .

٢) سبك المنظوم ص ١٥٥ .

٣) ألفية ابن مالك (ص: ٤٢) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (ص: ٣٣٠)وحاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك (٣/ ٣٠).

وعلى هذا لو كان الالتباس مأمونًا مثل أن يكون الغالب ملازمًا للبناء للمفعول، نحو: وقص الرجل، وسقط في يده، لكان بناء فعل التعجب منه خليقًا بالجواز."[١]

الرأي الراجح

مما سبق تبين أن الراجح من القولين هو ماذكره ابن مالك في التسهيل وشرحه، وشرح الكافية الشافية، وشرح عمدة الحافظ ، وهو عدم جواز صياغة التعجب من الفعل المبني للمفعول إلا إذا أمن اللبس ، وذلك لورود السماع بذلك ، ولورود السماع بصياغة أفعل التفضيل من الفعل المبني للمفعول .

المسألة السادسة عشرة : (ما) المتصلة بنعم وبئس وإعرابها

اختلف النحاة في إعراب "ما" بعد نعم وبئس؛ فقيل: فاعل؛ فهي معرفة ناقصة،[٢] أي: موصولة، في نحو: {نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ }[٣] ؛ أي: نعم الذي يعظكم به. ومعرفة تامة في نحو: {فَنِعِمَّا هِيَ}[٤] ؛ أي: فنعم الشيء هي، وهي الفاعل. وهو ظاهر قول سيبويه، ونقل عن المبرد، وابن السراج، والفارسي، وهو أحد قولي الفراء، واختاره ابن مالك في أحد قوليه.

---

١) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (ص: ٣٣٠)وينظر شفاء العليل ٢/ ٦٠٦ .

٢) أي محتاجة إلى الصلة والعائد والصفة ، وهي الموصولة) شرح قواعد الإعراب لابن هشام تأليف شيخ زادة ص ١٥٦ .

٣) النساء من الآية ٥٨.

٤) سورة البقرة من الآية ٢٧١.

وقيل: في موضع نصب على التمييز، والفاعل مضمر.[١]

هذا وقد اختلفت أقوال ابن مالك في الحكم الإعرابي لـــ(ما) المتصلة بـــ(نعم وبئس) فذهب في كتابه الفوائد المحوية[٢] وسبك المنظوم إلى أنها تمييز مفسر للفاعل فقال :" وإن اتصلت (ما) بهما ، فهي على الأصح تمييز مفسِّر للفاعل المضمر"[٣]

وهو ما ذهب إليه في شرح الكافية الشافية فقال :«

وانْصِب عَلى التَمييزِ "مَا" فِي "نِعم مَا" ... و"بئسمَا" والرفع بعضهم نمى

لسيبويه، وادَّعَى التعريف مع ... تمامِ "مَا" وظَاهراً قدْ اتبع...

وبينت أن (ما) في (نعما) و(بئسما) نكره بمعنى "شيء". وموضعها نصب على التمييز. والفاعل مضمر »[٤]

أما المذهب الثاني وهو أن (ما) معرفة تامة فاعل لنعم، والمفرد بعدها هو المخصوص ونسبه ابن مالك إلى الزمخشري وسيبويه فقال:«وذهب الزمخشري، وكثير من المتأخرين[٥]، وظاهر قول سيبويه[١] أن "ما" فاعله.

---

١) ينظر الجنى الداني في حروف المعاني (ص: ٣٣٧) وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (٣/ ٢٤٦ ، ٢٤٧) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (ص: ٣٣٦).

٢) الفوائد المحوية ص ٦٣ .

٣) سبك المنظومة ص ١٥٨ .

٤) شرح الكافية الشافية ٢/ ١١٠٤ ، ١١٠٥ ، ١١١١ وينظر التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (١٠/ ٩٤).

٥) نسب المتأخرون من النحاة هذا الرأي إلى سيبويه والمبرد وابن السراج والفارسي وأحد قولي ابن مالك " ينظر الارتشاف ٤/ ٢٠٤٤ والجنى الداني ص ٣٣٨ وتوضيح المقاصد ص ٩٢٠ .

فاعله. وأنها اسم تام معرفة.وندر تمامها معرفة هنا، كما ندر تمامها نكرة في "باب التعجب»[٢].بينما ذكر في كتابه شرح عمدة الحافظ أن مذهب الزمخشري أن (ما) في قوله تعالى:" {فَنِعِمَّا هِيَ}[٣] في موضع نصب على التمييز، وضعفه وأبطل نسبة هذا المذهب لسيبويه فقال :« ومن شرط هذا التمييز أن يصلح لاقترانه بـــ(أل) لأنه خلف عن فاعل مقرون بأل .....وهذا مما يدل على ضعف قول الزمخشري [٤]: إن (ما) في قوله تعالى : {فَنِعِمَّا هِيَ} هي في موضع نصب على التمييز، وأن فاعل نعم مضمر، كما هو في : نعم رجلا زيد ، وربما اعتقد بعض الناس أنه مذهب سيبويه، وذلك باطل، بل مذهب سيبويه، أن (ما) اسم تام مكنى به عن اسم معرف بأل كقولك في قوله تعالى :" {فَنِعِمَّا هِيَ} " أن معناه : فنعم الشيء هي. » [٥]

وهذا الرأي هو ما قال به في التسهيل وشرحه: "وقد يقوم مقام ذي الألف واللام "ما" معرفة تامة؛ وفاقا لسيبويه، والكسائي[٦] لا موصولة؛

---

١) ونظير جعلِهم ما وحدها اسماً قولُ العرب: إنّى ممّا أنْ أصنعَ، أي من الأمر أن أَصنعَ، فجُعل ما وحدهَا اسماً.ومثلُ ذلك غَسَلْتُه غَسْلاً نِعِمَّا، أى نِعْمَ الغسلُ.
الكتاب ١/ ٧٣وينظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي (٣/ ٣٩٢) ارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي (٤/ ٢٠٤٤).

٢) شرح الكافية الشافية ٢/ ١١٠٤ ، ١١٠٥ ، ١١١١ وينظر التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (١٠/ ٩٤).

٣) سورة البقرة من الآية ٢٧١.

٤) المفصل للزمخشري ص ٢٧٣ البديع في علم العربية (١/ ٤٩٢).

٥) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ٢/ ٧٨٢ ، ٧٨٣ .

٦) معاني القرآن للكسائي ص ٧٥ ، ٧٦ شرح ألفية ابن مالك للشاطبي (٤/ ٥٢٧) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (ص: ٣٣٦).

خلافا للفراء، والفارسي.[١] وليست بنكرة مميزة، خلافا للزمخشري، وللفارسي في أحد قوليه"[٢] هذا وقد فَرقَّ بينهما الفارسيُّ فقال في (الشِّيرَازِيَّات):« إن نحو (بئسما اشتروا) يحتمل أن تكون (ما) فيه موصولة، أو موصوفة، وقوله: (أن يكفروا) في وجهي ما في موضع رفع لأنه المخصوص بالذم ...وقال في {نِعِمَّا هَيِ}: فلا تكون (ما) فيه إلا منصوبة وهي منكورة ؛ لأنها إنما تتعرف بالصـــلة، ولا صلة ههنا فتعرفها» [٣].

ومذهب الكسائي أن (ما) و(اشتروا) اسم واحد قائم بنفسه في موضع رفع."[٤] وقال الفراء[٥]: إن (ما) تَلِي (نِعْم) على أوجه ثلاثة:

أحدها: ألاَّ يكون لها موضع من الإعراب، وتكون كبعض حروف الاسم، كـــ (ذا) من: حَبَّذا، ولا تتغيَّر (نعم) في تأنيث ولا تثنية ولا جمع. وتُرفع الأسماء بعدها، وعليه حَمل قولَ الله تعالى: {فَنِعِمَّا هِيَ} وقولَهم: بِئْسَما تزويجٌ ولا مَهْرٌ[٦].

---

١) شرح ألفية ابن مالك للشاطبي (٤/ ٥٢٦)

٢) تسهيل الفوائد (ص: ١٢٦) وينظر شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٩) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (١٠/ ٩٤ ، ٩٦).

٣) المسائل الشيرازيات ٢/ ٤٧٨ ، ٤٨٨ .

٤) معاني القرآن للكسائي ص ٧٥ .

٥) ينظر معاني القرآن للفراء ١/ ٥٦ ، ٥٧ شرح ألفية ابن مالك للشاطبي (٤/ ٥٢٦).

٦) فيرفعون التزويج ببئسما ، ينظر المسألة في المقاصد النحوية للشاطبي ٤/ ٥٢٤ .

والثاني: أن تكون زائدة لا أثر لها، فتقول: نِعْمَا رجلَيْن الزيدان، ونِعْمَا رجالاً الزيدون، ولم يمثِّل بنحو: نِعْمَ مَا الرجلُ زيدٌ.

والثالث: نحو قوله تعالى: {بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ }[1] فنَصَّ على أنها مرفوعة ، وظاهره أنها مَعْرِفة موصولة. [2]

وقد طال الكلام في هذه المسألة، والله سبحانه هو الهادي إلى الحقّ

<u>الرأي الراجح</u>

مما سبق تبين اضطراب ابن مالك في نسبة الآراء لأصحابها، كما تعدد رأيه في هذه المسألة واختلف في مصنفاته، ونرى أن الراجح هو ماذهب إليه ابن مالك في كتابه شرح عمدة الحافظ والتسهيل، وشرحه من أن (ما) معرفة تامة، وهو ما ذهب إليه سيبويه لورود في الشواهد الفصيحة، واستدل ابن مالك على فاعلية (ما) بقوله: ويقوي تعريف (ما) بعد (نعم) كثرة الاقتصار عليها في نحو: غسلته غسلا نعمّا، والنكرة التالية (نعم) لا يقتصر عليها إلا في نادر من القول، وقد أبطل أيضاالمصنف كون (ما) تمييزا بشيء آخر، وهو أنّ المميز في هذا الباب، لا يكون إلّا صالحا للألف واللّام، و (ما) غير صالحة لذلك.

---

١) سورة البقرة/ آية ٩٠.

٢) معاني القرآن للفراء ١/ ٥٧.وينظر تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٥/ ٢٥٥٣).

المسألة السابعة عشرة: العطف بلكن

اختلف النحاة في حكم العطف بـــ(لكن) فذهب أكثر النحويين إلى أنها من حروف العطف، ثم اختلفوا على ثلاثة أقوال:

أحدها: أنها لا تكون عاطفة إلا إذا لم تدخل عليها الواو، وهو مذهب الفارسي وأكثر النحويين[١].

والثاني: أنها عاطفة ولا تستعمل إلا بالواو، والواو مع ذلك زائدة، وصححه ابن عصفور[٢]، قال: وعليه ينبغي أن يحمل مذهب سيبويه والأخفش؛ لأنهما قالا: إنها عاطفة، ولما مثلا للعطف بها مثلاه بالواو.

والثالث: العطف بها، وأنت مخير في الإتيان بالواو، وهو مذهب ابن كيسان.[٣]

وذهب يونس إلى أنها حرف استدراك، وليست بعاطفة، والواو قبلها عاطفة لما بعدها على ما قبلها عطف مفرد على مفرد.

---

١) ينظر والمسائل المنثورة ص٤٠ والمفتصد شرح الإيضاح ٢/ ٩٤٨.

٢) ينظر المقرب ١/ ٢٣٣ .

٣) ينظر الارتشاف ٢/ ٢٦٩ واللمحة في شرح الملحة لابن الصائغ ٢/ ٦٩٠ وابن كيسان النحوي ص ٣٠٧ ، ٣٠٨ .

ووافق الناظم هنا الأكثرين، ووافق في التسهيل[١] يونس[٢]،، فقال فيه: وليس منها "لكن وفاقًا ليونس» [٣]

وخالف هذا الرأي في كتابه سبك المنظوم، فعدها من حروف العطف فقال: « فمن المتبعات الواو ....ولكن للإثبات بعد النفي » [٤] وقال به في كتابه الفوائد المحوية .[٥]

ووضح موافقته ليونس في شرح التسهيل فقال:« فنفيت أن يكون منها (لكن) موافقا ليونس[٦]، فإنها عنده حرف استدراك لا حرف عطف، فإن وليها مفرد معطوف، فعطفه بواو قبلها لا يستغنى عنها إلا قبل جملة مصرح بجزأيها، نحو: ما قام سعد ولكن سعيد، ولا تزر زيداً ولكن عمراً، ولو كانت عاطفة لاستغنى بها عن الواو، كما استغنى ببل وغيرها. وما يوجد في كتب النحويين من نحو: ما قام سعد لكن سعيد، ولا تزر زيدا لكن

---

١) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ص: ١٧٤) وينظر :الجنى الداني في حروف المعاني (ص: ٥٨٨) وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (٢/ ٩٩٥) شرح الأشمونى لألفية ابن مالك (٢/ ٣٦٢) وحاشية الصبان (٣/ ١٣٣).

٢) الكتاب (١/ ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٩، ٤٤٠، والارتشاف (٢/ ٦٢٩) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٧/ ٣٤٢٣).

٣) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ص: ١٧٤).

٤) سبك المنظوم وفك المختوم ص ١٧٥ ، ١٧٦ .

٥) ينظر الفوائد المحوية ص ٧٥ .

٦) الكتاب (١/ ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٩، ٤٤٠، والارتشاف (٢/ ٦٢٩) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٧/ ٣٤٢٣).

عمرا، فمن كلامهم لا من كلام العرب، ولذلك لم يمثل سيبويه في أمثلة العطف إلا بـــــ(ولكن) وهذا من شواهد أمانته، وكمال عدالته، لأنه لا يجيز العطف بها غير مسبوقة بواو، وترك التمثيل به؛ لئلا يعتقد أنه مما استعملته العرب. »[١]

فقال :« فإن قلتَ: مررتُ برجلٍ صالحٍ ولكنْ طالحٍ، فهو مُحالٌ؛ لأنّ لكنْ لا يُتدارك بها بعد إيجاب، ولكنّها يُثْبتُ بها بعد النفى.... واعلم أنّ بَلْ، ولا بَلْ، ولكِنْ، يُشرِكْنَ بين النعتينِ فيُجْرَيانِ على المنعوت، كما أشركَتْ بينهما الواوُ والفاءُ، وثمّ وأَوْ، ولا، وإمّا وما أشبه ذلك» [٢]

وعلى هذا فاختلاف رأي ابن مالك في هذه المسألة واضح حيث ذهب في سبك المنظوم، وشرح الكافية الشافية، وشرح عمدة الحافظ ، والفوائد المحوية ، إلى أن (لكن) من حروف العطف ، وذهب في التسهيل وشرحه إلى أنها ليست من حروف العطف .

هذا وقد بين السلسيلي أن ماذهب إليه ابن مالك في شرح التسهيل هو أحد المذاهب في المسألة ، وأن مذهب الأكثرين أنها عاطفة، ولا تحتاج إلى واو والمذهب الثالث: أنها عاطفة ولابد من الواو ، والواو زائدة.

---

١) شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٣٤٣).

٢) الكتاب لسيبويه (١/ ٤٣٥).

والرابع: أن العطف بها، وأنت مخير بين أن تأتي بالواو وبين أن لاتأتي، والخامس: أن الواو هي العاطفة[١] .

الرأي الراجح

مما سبق تبين أن الراجح هو أنَّ (لكن) حرف عطف، تفيد الاستدراك، وتأتي مع الواو وبدونها، وذلك لورود السماع فيما حكاه سيبويه (ما مررت برجل صالح لكن طالح) فجاءت (لكن) عاطفة دون الواو ، أما سبب اختيار ابن مالك لمذهب يونس فهو ماذكره في شرح التسهيل أن ما ذكر للاستدلال على تجويز العطف بلكن ليس كلاما قالته العرب ، وإنما هو من أمثلة النحاة ، وإذا لم يكن كلاما قالته العرب فلا دليل فيه .

المسألة الثامنة عشرة : العطف على ضمير الرفع المتصل

إذا عُطِف على ضمير الرفع المتصل، وجب أن يُفصل بينه وبين المعطوف عليه ، ويكون الفصل كثيراً بـــ (الضمير المنفصل) كما في قوله تعالى : {لقد كُنْتُمْ أَنْتُمْ وآبَاؤكُمْ فِي ضَلالٍ مُّبِينٍ}[٢] ومثال الْفَصْل بالمفعول {يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ}[٣] فـــ {مَن} عطف على الْوَاو من {يدْخلُونَهَا} وَجَاز ذَلِك للفصل بَينهمَا بضمير الْمَفْعُول ، وقد يغني العطف عن الفصل

١) شفاء العليل في شرح التسهيل للسلسيلي ٢/ ٧٧٧ .
٢) سورة الأنبياء الآية ٥٤ .
٣) سورة الرعد من الآية ٢٣ .

وقوع (لا) بين المعطوف والمعطوف عليه في قوله تعالى:[١] {سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلا آبَاؤُنَا} [٢]

أما ورود العطف دون فصل ففيه خلاف ، وقد اختلف قول ابن مالك في حكم العطف على ضمير الرفع المتصل بدون فصل، ففي كتابه سبك المنظوم، والفوائد المحوية نبه على قبحه فقال: " وإن تبع ضمير رفع متصل قبح إلا بعد الفصل بتوكيد أو ما يقوم مقامه من فصل قبل العاطف بفضلة وبعده (إلا) "[٣]

وذكر في الألفية أن العطف بلا فصل فاش وهو ضعيف فقال:

"وإنْ عَلى ضَميرِ رَفع متَّصل ... عَطَفْتَ فافصِل بالضميرِ المنفَصِل

أو فاصِل ما وَبِلا فَصْل يَرِدْ ... في النَّظْم فاشِيا وَضَعْفَهُ اعْتَقِدْ"[٤]

وصرح في شرح الكافية الشافية، بجوازه وعدم المنع، مستدلا بحكاية سيبويه فقال :« ولا يمتنع العطف عليه دون فصل ومنه ما حكى سيبويه[٥]

---

١) سورة الأنعام من الآية ١٤٨.

٢) ينظر المسألة في تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٤/ ٢٠٧٢) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (٢/ ١٠٢٣) شرح شذور الذهب لابن هشام (ص: ٥٨٢) والإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين (٢/ ٣٨٨) شرح الأشمونى لألفية ابن مالك (٢/ ٣٩٢).

٣) سبك المنظوم وفك المختوم ص ١٧٧ والفوائد المحوية ص ٧٦ .

٤) متن ألفية ابن مالك ص ٣٦ ضبطها وعلق عليها د/ عبد اللطيف بن محمد الخطيب

٥) الكتاب ٢/ ٣١.

من قول بعضهم: "مررت برجل سواءٍ والعدمُ". فعطف "العدم" دون فصل، ودون ضرورة على ضمير الرفع المستتر في "سواء» [١] وقال بهذا أيضا في شرح التسهيل . [٢] فنرى ابن مالك في العبارة السابقة استدل على جواز العطف بدون فصل بحكاية سيبويه، وبالرجوع إلى كتاب سيبويه تبين أنه استدل بهذه الحكاية على قبح العطف بدون فصل فقال: "وأما قوله: مررت برجلٍ سواءٍ والعدمُ، فهو قبيح حتى تقول: هو والعدمُ؛ لأن في سواء اسما مضمَراً مرفوعا، كما تقول: مررتُ بقوم عربٍ أجمعون، فارتفع (أجمعون) على مضمر في (عربٍ) بالنية. فهي هنا معطوفة على المضمر."[٣]

أما في التسهيل[٤] فقال بضعفه ما لم يفصل .

وذهب في شرح عمدة الحافظ[٥] إلى أنه قليل ضعيف، وإنما يكثر ويقوى العطف على ضمير الرفع المتصل إذا فصل بينه وبين العاطف.

---

١) شرح الكافية الشافية (٣/ ١٢٤٤)، ١٢٤٥ .

٢) شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣٧٣ .

٣) الكتاب لسيبويه (٢/ ٣١).

٤) تسهيل الفوائد ص ١٧٧ .

٥) شرح عمدة الحافظ ٢/ ٦٥٧ ، ٦٥٨ .

هذا وقد وافق ابن السراج سيبويه فقال:« من قال: مررتُ برجلٍ سواءٍ والعدمُ كان قبيحًا حتى تقول: هو والعدمُ ؛ لأن في "سواءٍ" اسمًا مضمرًا مرفوعًا» [١]

وقد علل الجرجاني لقبح العطف على الضمير المرفوع المتصل بدون فصل بقوله :« وإنما قبحِ اِلعطفِ على المضمرِ المرفوع غير المنفصل ؛لأنه إما أن يكون مستكنا في الفعل ... أو مّتصِلا به ...فلما كان كذلك كان العطف عليه في الظاهر بمنزلة العطف على الفعلِ، فلما لم يصح عطف الاسم على الفعل، لم يجوزوا أيضا اذهب وزيد»[٢] فلا يخلو: أن تجرّ سواء"، أو ترفعه، فإن جررت عطفت" العدم" على المضمر فيه؛ لأنّه مصدر يتنزّل منزلة اسم الفاعل، تقديره: مستو هو و العدم، وإن رفعته أظهرت" هو" بعده، وكان" سواء" خبر مبتدأ مقدّما، و" العدم" عطف على" هو"، و" سواء فى حكم التّثنية، تقديره: مررت برجل والعدم مستويان، لكنه نزّل المصدر منزلته، كقولك: هما عدل.[٣]

<u>الرأي الراجح</u>

---

١) الأصول في النحو (٢/ ٢٨).

٢) ينظر المقتصد شرح الإيضاح ٢ / ٩٥٨ و توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (٢/ ١٠٢٤) و الإنصاف في مسائل الخلاف (٢/ ٣٨٩).

٣) البديع في علم العربية مجد الدين ابن الأثير (١/ ١٤٩).

والذي يترجح هو ما ذهب إليه ابن مالك في السبك، والألفية، والتسهيل، والفوائد المحوية، من القول بضعف العطف على الضمير المرفوع المتصل بدون فصل ، وهو مذهب الخليل، وسيبويه، وجمهور البصريين، وذلك لورود السماع به نثراً ونظماً .

أما مذهبه في شرح التسهيل، وشرح الكافية الشافية، فقد سار فيه على مذهب الكوفيين حيث أجاز العطف بلا فصل ودون قيد، وما استدل به يحتاج إلى تأويل .

المسألة التاسعة عشرة : التحذير لغير المخاطب

المقصود بالتحذير، تنبيه المخاطب على أمر مكروه يجب الاحتراز منه ، والشائع في التحذير أن يراد به المخاطب نحو: إياك والأسد ، وقد جاء للمتكلم بـــ(إياي) ، ولا يكون للغائب وصرح العلماء[١] بشذوذه ، ولكن ابن مالك اختلف قوله في التحذير بضمير الغائب ، فذكر في السبك " أنه ربما كان لمتكلم أو غائب " [٢]

١) انظر : اللمحة في شرح الملحة لابن الصائغ ٢/ ٥٣٢ ووتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٣/ ١١٥٧ وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٧/ ٣٦٧٣ وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٣/ ٨٧ وشرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢٧٦ .

٢) سبك المنظوم وفك المختوم ص ١٩٠ .

وأجازه أيضا في الفوائد المحوية فقال :« ولا يكون إلا ضميرا منفصلا لمخاطب، وربما كان لمتكلم أو غائب» [١]

وفي التسهيل نفى التحذير بضمير الغائب وصرح بشذوذه فقال:«ولا يكون المحذور ظاهراُ، ولا ضمير غائب إلا وهو معطوف، وشذ " إياه وإيا الشواب» [٢]

فالحكم مختلف بين الكتابين ، أما في شرح الكافية الشافية، فقد ذكر الشائع في أسلوب التحذير ماكان للمخاطب وشذ للغائب فقال:" والشائع في التحذير ما يراد به المخاطب،وقد يكون المتكلم كقول من قال: " إيّايَ وأَن يَحذف أحدُكم الأرنَبَ"[٣].أي: نحني عن حذف الأرنب، ونح حذف الأرنب عن حضرتي.وشذ إرادة الغائب به في قول بعض العرب[٤] ": إذا بلغ الرجلُ السِّتّينَ فإيّاه وإيّا الشَّوابِّ. ".[٥]

---

١) الفوائد المحوية ص ٨٥ .

٢) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ص: ١٩٢).

٣) ورد هذا القول في لسان العرب ٩/ ٤٠ (حذف). ويحذف: يرمي. كانت العرب تعتقد أنّ الأرنب مشؤومة، وتتطيَّر من التعرُّض لها.و الكتاب لسيبويه (١/ ٢٧٤).
شرح المفصل لابن يعيش (١/ ٣٨٩).

٤) انظر القول في الكتاب لسيبويه (١/ ٢٧٩) والأصول في النحو (٢/ ٢٥١).

٥) شرح الكافية الشافية (٣/ ١٣٧٨).

وأشار في الألفية أن التحذير يشذ عندما يكون للمتكلم وأشذ منه عندما يكون للغائب فقال : وشَذَّ إيَّاي وإيَّاهُ أَشَذّ ... وعن سَبيلِ القصدِ من قاسَ انْتَبَذْ[١]

ظاهر كلام التسهيل أنه يجوز القياس على "إياي"، و"إيانا" فإنه قال: ينصب محذر "إياي" و"إيانا" معطوفًا عليه المحذور فلم يصرّح بشذوذ وهو خلاف ما هنا.[٢]

الراي الراجح

الراجح مما سبق هو ما ذهب إليه ابن مالك في أحد قوليه، وهو شذوذ التحذير بغير ضمير المخاطب، فالتحذير بـــ (إيا) يكون للمخاطب، والمتكلم، والغائب، والمخاطب، هو الكثير الوارد، والمتكلم شاذ، والغائب أشذ، مقتصر فيه على السماع.

المسألة العشرون : تقديم جواب الشرط على الأداة

جواب الشرط ،هو الركن الذي تحصل به الفائدة ، ويتم به الكلام، فإذا تقدم على أداة الشرط ما يشبه الجواب أو معمول الشرط، فهل هو الجواب

---

١) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (ص: ٤٣٣) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (٣/ ١١٥٦)وشرح التصريح على التوضيح (٢/ ٢٧٧) وحاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك (٣/ ٢٨٤) .

٢) شرح الأشمونى لألفية ابن مالك (٣/ ٨٧).

أودليل الجواب، اختلف النحويون في هذه المسألة ، بل واختلف رأي المصنف ، ففي كتاب سبك المنظوم، والفوائد المحوية، وافق المصنف مذهب سيبويه، قال:" لأداة الشرط صدر الكلام، فإن تقدم عليها شبيه بالجواب معنى فهو دليل عليه وليس اياه"[١] وهو مـــا ذهب إليه في التسهيل. [٢]

وقال في شرح التسهيل :" ولو تقدم على الأداة جملة هي الجواب في المعنى، فليست هي نفس الجواب ، بل دليلا عليه، وهي كلام منقطع عما بعده، وقد يكون حكمه مطلقا، وقد يكون مقيدا بشرط مقدر.

وذهب الكوفيون، وأبو العباس المبرد[٣] ، وأبو زيد الأنصاري[٤] إلى أن المتقدم على الشرط نفس الجواب، ويرده أن حرف الشرط دال على معنى في الشرط والجزاء، وهو الملازمة بينهما، فوجب تقديمه عليهما"[٥].وهو مذهب جمهور البصريين.[١]

---

١) سبك المنظوم وفك المختوم ص ٢٢٠ والفوائد المحوية ص ١٠٨ .

٢) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ص: ٢٣٨) وينظر التذييل ٦/ ٨٥٠ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (٣/ ١٢٧٧) وتمهيد القواعد ٩/ ٤٣٦٩ .

٣) المقتضب ٢/ ٦٢ .

٤) نوادر أبي زيد ص ٢٨٣ .

٥) شرح التسهيل لابن مالك ٤/ ٨٦ وينظر تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٩/ ٤٣٦٩) الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين دراسة على ألفية بن مالك (ص: ٤٩٩).

وفي شرح الكافية ذكر أن ماتقدم دليل الجواب عند أكثر النحويين، والجواب محذوف. واستدل على صحة مذهب الكوفيين والمبرد بقوله :" ولذلك جاء مقرونا بالفاء في قول الشاعر[٢]

فَلَمْ أَرْقِهِ إِنْ يَنْجُ مِنْهَا، وإِنْ يَمُتْ ... فطعنةُ لا غُسٌّ ولا بِمُغَمَّرِ

وقد يغني عن جواب الشرط خبر ذي خبر مقدم على أداة الشرط، أو خبر مبتدأ مقدر بعد الشرط. فالأول كقول الله تعالى: {وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَمُهْتَدُونَ} ... والثاني مثل قول الشاعر[٣]:

بَنِي ثُعَلٍ لا تَنْكَعُوا العَنْزَ شِرْبَهَا ... بني ثُعَلٍ مَن يَنكَعِ العَنْزَ ظالمُ

---

١) الكتاب ٣/ ٦٦/٧٠ وينظر الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين (٢/ ٥١٤)

٢) من الطويل نسبه أبو زيد في النوادر ص٧٠ إلى زهير بن مسعود

مواضعه: شرح التسهيل لابن مالك (٤/ ٨٦) الخصائص (٢/ ٣٩٠) الإنصاف (٢/ ٥١٣) شرح التصريح (٢/ ٤١١) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٩/ ٤٣٧٠) شرح ألفية ابن مالك للشاطبي (٦/ ١٢١).

٣) من الطويل ينسب إلى الأسدي،

وثعل قبيلة في طيئ وبني ثعل منادى حذف منه حرف النداء: أي يا بني ثعل ونكع من نكعت الناقة: جهدتها حلبا والشرب بكسر الشين: الحظ من الماء.

والشاهد في قوله «ظالم» حيث حذف منه المبتدأ مع «الفاء» التي هي جواب الشرط أي: فهو ظالم.

مواضعه : الكتاب لسيبويه (٣/ ٦٥) شرح التسهيل لابن مالك (١/ ٢٨٣) شرح الكافية الشافية (٣/ ١٦١٢)

توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (٣/ ١٢٨٣) التذييل والتكميل (٣/ ٢٩٩) تمهيد القواعد (٢/ ٨٩٧) و(٩/ ٤٣٤٩).

أي: فهو ظالم"[١]

أما في شرح عمدة الحافظ فقد وافق مذهب الكوفيين والمبرد فقال:" إذا تقدم على أداة الشرط ما هو موافق للجواب في المعنى، استغني به عن الجواب كقوله تعالى " {قَالُوا حَرِّقُوهُ وَانْصُرُوا آلِهَتَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ فَاعِلِينَ} "[٢]

ثُمَّ زَعَمَ ابْنُ السَّرَّاجِ أَنَّ ذَلِكَ لَا يَقَعُ إِلَّا فِي الضَّرُورَةِ [٣] وَهُوَ مَرْدُودٌ بِوُقُوعِهِ فِي الْقُرْآنِ كَقَوْلِهِ:[٤] {وَاشْكُرُوا لِلَّهِ إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ} " [٥].

<u>الرأي الراجح</u>

الراجح هو القول بأن المتقدم دليل الجواب؛ لأن من يرى أن لأداة الشرط الصدارة، فإنه يرى أن ما تقدم عليها لا يعد جواب الشرط، وإنما هو شبيه الجواب، وهو ماذهب إليه ابن مالك في أحد قوليه وبينهما فرق ، وهو مذهب جمهور البصريين .

---

١) شرح الكافية الشافية (٣/ ١٦١١ ، ١٦١٢ ، ١٦١٣).

٢) سورة الأنبياء الآية ٦٨ .

٣) الأصول لابن السراج ٢/ ١٩٢ .

٤) سورة البقرة من الآية ١٧٢ .

٥) البرهان في علوم القرآن ٢/ ٣٦٧ .

المسألة الحادية والعشرون : الجزم بـ(إذا) الظرفية

تأتي (إذا) ظرفا للزمان المستقبل متضمنة معنى الشرط ، واختلف النحاة في حكم الجزاء بـــها ، فذهب الجمهور إلى عدم الجزم بها مطلقا ، ومنهم من أجاز الجزم بها على ندرة أو قلة.

واختلف رأي ابن مالك في هذه المسألة، فذهب في كتابه سبك المنظوم إلى أنه " لم يعمل بها إلا اضطرارا" [١] وهو ما ذهب إليه في كتابه الفوائد المحوية فقال :" لم يجزم بها إلا اضطراراً "[٢]

وذهب في شرح الكافية الشافية إلى منع الجزم بها في النثر، و جزم بها في الشعر كثيرا، ثم ذكر في نظم الشافية أن الجزم بها شاذ فقال:" وقد جزم بـــ"إذا" في الشعر كثيراَ، والأصح منع ذلك في النثر؛ لعدم وروده.ومن الوارد منه في الشعر ما أنشد سيبويه من قول الشاعر:[٣]

---

١) سبك المنظوم ص ٢٢٢ .

٢) الفوائد المحوية ص ١١٠ .

٣) من البسيط قاله الفرزدق "الديوان ٢١٦".

خندف: هي امرأة إلياس بن مضر بن نزار، واسمها ليلى نسب ولد إلياس إليها، وهي أمهم وسميت بها القبيلة، والخندفة: الهرولة والإسراع في المشي.

الشاهد فيه جزم «تقد» على جواب «إذا» لأنه قدرها عاملة عمل «إن» ضرورة.

مواضعه: الكتاب لسيبويه (٣/ ٦٢) ظاهرة التقارض في النحو العربي (٥٨/ ٢٤٢) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٩/ ٤٣٥٩) المقتضب (٢/ ٥٥)، وأمالي الشجري (١/ ٣٣٣)، وابن يعيش (٧/ ٤٧).

تَرْفَعُ لي خِنْدِفٌ واللهُ يرفَعُ لي ... ناراً إذا خَمَدَتْ نِيرانُهمْ تَقِدِ[١]

يقتضي ظاهره جواز ذلك في قليل من الكلام، وقال أيضا في شرح الكافية الشافيه [٢]:"وشذَّ جزمٌ بـــ"إذَا" فِي الشِّعرِ ... وليسَ ذَاكَ جَائِزاً فِي النثرِ أما في تسهيل الفوائد فقد ذهب إلى جواز الجزم بها على قلة فقال :" قد يجزم بـــ(إذا)الاستقبالية حملا على"متى"[٣]وقـــــال به في شرح عمدة الحافظ. [٤]

وذكره أيضاً في شواهد التوضيح والتصحيح، مستدلا بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال:"

أن تكون "متى" شبهت بـــ "إذا" فأهملت، كما شبهت "إذا" بـــ "متى" فأعملت، كقول النبي – صلى الله عليه وسلم – لعليّ وفاطمة رضي الله عنهما إِذَا أَخَذْتُمَا مَضَاجِعَكُمَا تُكَبِّرَا أَرْبَعًا وَثَلاَثِينَ، وَتُسَبِّحَا ثَلاَثًا وَثَلاَثِينَ،

---

١) شرح الكافية الشافية (٣/ ١٥٨٣) شرح التسهيل لابن مالك (٤/ ٨٢).

٢) شرح الكافية الشافية (٣/ ١٥٧٩) و توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (٣/ ١٢٧٧).

٣) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ص: ٢٣٧)وينظر تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٩/ ٤٣٥٨).

٤) شرح العمدة ١/ ٣٧٠ .

وَتَحْمَدَا ثَلاثًا وَثَلاثِينَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمَا مِنْ خَادِمٍ» [١]. وهو في النثر نادر، وفي الشعر كثير"[٢]

هذا وقد اختلف شراح التسهيل في توضيح عبارة ابن مالك فقال ابن عقيل في شرح التسهيل :" وكلام المصنف يقتضي أن الجزم بها قليل لا مخصوص بالشعر، والمشهورون من النحاة على خلاف ذلك "[٣]

وهو ماذكره المرادي في توضيح المقاصد[٤] . أما ناظر الجيش فقد خالف ابن عقيل في شرحه لعبارة ابن مالك حيث سوغ الجزم بها في الشعر فقال" أما في الشعر فساغ الجزم بها حملا على «متى» .[٥]

وهو ما ذهب إليه سيبويه فقال [٦]: وقد جازوا بها في الشعر مضطرين مضطرين شبهوها بـــ(إن) وحيث رأوها لما يستقبل ، وأنها لا بد لها من جواب ."[٧]

---

١) صحيح البخاري ٥/ ١٩.

٢) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح (ص: ٧١، ٧٢).

٣) المساعد شرح تسهيل الفوا ئد ٣/ ١٥٥ وينظر شفاء العليل ٣/ ١٥٥ .

٤) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (٣/ ١٢٧٧).

٥) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٩/ ٤٣٥٨).

٦) الكتاب لسيبويه ٣/ ٦١ .

٧) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٩/ ٤٣٥٩).

الرأي الراجح

اتضح تردد رأي ابن مالك في حكم الجزم بـــ(إذا) الظرفية

ويترجح مما سبق عدم الجزم بـــ(إذا) في النثر، وجواز الجزم بها في ضرورة الشعر، وهو ماذهب إليه ابن مالك في بعض مؤلفاته، ومنها سبك المنظوم،

أما في التسهيل فقد قال بجواز الجزم بها حملا على (متى) واختلف شراح التسهيل في توضيح ما أراده ابن مالك.

أما في شرح الكافية الشافية فقد قال بشدوذه في الشعر، وعدم جوازه في النثر ، وأجاز في شواهد التوضيح والتصحيح الجزم بها في النثر، وحكم بندرته

الخاتمة

الحمد لله أولا وآخرا .وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

بعد هذه الرحلة الممتعة مع مصنفات ابن مالك ، اطلعنا في هذا البحث على جانب مهم ودقيق ، ألا وهو مواطن تعدد الآراء في المسألة الواحدة لدى هذا العالم الجليل، .إن نتيجة هذا البحث تتلخص في ثلاثة أمور هي:

بيان مواضع تعدد أقوال ابن مالك، وموقف النحاة منها، وبخاصة أنـــه قــد ورد عــن بعض النحويين نقل رأيين متعارضين.

ــ لا حظت أن كثيراً من الآراء التي رجع عنها ابن مالك هي في كتابه سبك المنظوم مما يدل على أن هذا الكتاب من مصنفاته الأولى ولذلك بدأت به في دراستي للمسألة، ويؤيد هذا ما ذكره السيوطي في كتابه النكت على الألفية والكافية والشافية في وصف كتاب سبك المنظوم بأنه الكتاب الذي جزم فيه ابن مالك كثيرا، بخلاف مارجحه في سائر كتبه .

نسب ابن مالك إلي سيبويه بعض الآراء، وهو منها براء ، فلم يذكرها سيبويه فيما وقفت عليه من كلامه .

كما لاحظت التوافق الكبير بين كتاب سبك المنظوم، وكتاب الفوائد المحوية فلم يختلف رأي ابن مالك في كلا الكتابين كما أن بينهما توافق في تسلسل الأبواب

ــ قد تبين لنا المنهج العلمي الرصين الذي ينبغي الأخذ به تجاه ما قد يوجد فـــي كـــلام العلماء من تعدد أو تعارض أو تناقض، ونحو ذلك، وهذا المنهج الرصين قد أوضـــحه ابـــن جني، ونقله عنه السيوطي، وورد قريب منه عند خالد الأزهري، وخلاصة هذا المنهج – :أنه إذا ورد عن عالم في مسألة قولان، فإن كان أحدهما مرسلا والآخر معللا أُخذ بالمعلل، وتُؤول المرسل – .وإن لم يعلل واحدا منهما نُظِر إلى الأليق بمذهبه .

كما لا يفوتني في هذا المقام إلى أن أشير إلى أن التعدد في كلام ابن مالك لا ينبغي أن يحمل على أن فيه مساسا بمكانته العلمية الرائدة، الذي كان ولا يزال نبراسا لكل العلماء والدارسين ، فالتباين في الرأي يعد مظهراً من مظاهر الحرية التي كان النحويون يتمتعون بها.

<u>توصيه الدراسة:</u>

أوصي بدراسة مؤلفات ابن مالك دراسة متأنية.

وأخيراً أسأل الله تعالى التوفيق، والسداد، وأن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه الكريم والحمد لله في الأولى والآخرة وصلى الله وسلم على الرسول الكريم

وآخر دعوانا أن الحمدُ لله رب العالمين

فهرس المصادر المراجع

- أبو العباس المبرد وأثره في علوم العربية تألف محمد عبد الخالق عضيمة مكتبة الرشد الرياض ط/الأولى ١٤٠٥ هـ .
- ارتشاف الضرب من لسان العرب المؤلف: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥ هـ) تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد مراجعة: رمضان عبد التواب الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهـــرة الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.
- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين لعبد الباقي اليماني تحقيق د / عبد المجيد دياب ط/ الأولى سنة ١٤٠٦ هـ شركة الطباعة العربية السعودية الرياض .
- الأصول في النحو المؤلف: أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (المتوفى: ٣١٦هـ) المحقق: عبد الحسين الفتلي الناشر: مؤسسة الرسالة، لبنان بيروت.
- الاعتضاد في الفرق بين الظاء والضاد، لابن مالك، تحقيق حسين تورال وطه محسن، مطابع النعمان ١٩٧٢م.
- إكمال الإعلام بتثليث الكلام، ابن مالك، تحقيق: سعد الغامدي، مكتبة المدني جدة ١٤٠٤هـ.

ـ الاقتراح في أصول النحو المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)ضبطه وعلق عليه: عبد الحكيم عطية راجعه وقدم له: علاء الدين عطية الناشر: دار البيروتي، دمشق الطبعة: الثانية، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.

ـ ألفية ابن مالك المؤلف: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ) الناشر: دار التعاون.

ـ أمالي ابن الحاجب المؤلف: عثمان بن عمر جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (المتوفى: ٦٤٦هـ) دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة الناشر: دار عمار - الأردن، دار الجيل - بيروت عام النشر: ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م.

ـ أمالي ابن الشجري المؤلف: ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري (المتوفى: ٥٤٢هـ) المحقق: الدكتور محمود محمد الطناحي الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩١ م.

ـ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين المؤلف: عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـ) الناشر: المكتبة العصرية الطبعة: الأولى ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

ـ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك المؤلف: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى:

٧٦١هـ) المحقق: يوسف الشيخ محمد البقاعي الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

- الإيضاح العضدي: أبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، كلية الآداب جامهة الرياض ١٣٨٩ هـ /١٩٦٩م.

ـ البحر المحيط في التفسير المؤلف: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥هـ) المحقق: صدقي محمد جميل الناشر: دار الفكر – بيروت الطبعة: ١٤٢٠ هـ .

ـ البداية والنهاية، لابن كثير، النسخة المصورة، بيروت ١٩٦٦م، مطبعة السعادة بمصر ١٣٥٨ه.

ـ البديع في علم العربية المؤلف: مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت:٦٠٦ هـ) تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين الناشر: جامعة أم القرى، مكة المكرمة – المملكة العربية السعودية الطبعة: الأولى ١٤٢٠ هـ.

ـ البرهان في علوم القرآن للامام بد ر الدين محمد بن عبد الله الزركشي تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم لطبعة الاولى ١٣٧٦ هـ – ١٩٥٧ م دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركاؤه.

ـ البسيط شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع الإشبيلي تحقيق د عياد الثبيتي دار الكتب العلمية .

ـ تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)

المحقق: عمر عبد السلام التدمري الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت الطبعة: الثانية، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.

ـ التبصرة والتذكرة لأبي محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري تحقيق د/ فتحي أحمد مصطفى علي الدين ط/ الأولى ١٤٠٢ ه ـ ١٩٨٢ م دار الفكر دمشق.

ـ التبيان في إعراب القرآن المؤلف : أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (المتوفى : ٦١٦هـ) المحقق : علي محمد البجاوي الناشر : عيسى البابي الحلبي وشركاه.

ـ التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين المؤلف: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (المتوفى: ٦١٦هـ) المحقق: د. عبد الرحمن العثيمين الناشر: دار الغرب الإسلامي الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

ـ التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل المؤلف: أبو حيان الأندلسي المحقق: د. حسن هنداوي الناشر: دار القلم - دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا الطبعة: الأولى.

ـ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد المؤلف: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ) المحقق: محمد كامل بركات الناشر: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر سنة النشر: ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.

ـ تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد تأليف الشيخ محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني ٧٦٣ ـ ٨٣٧ هـ / ١٣٦٢ ـ ١٤٢٤م تحقيق د / محمد بـــن عبد الرحمن المفدى ط/ الأولى سنة ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م .

ـ التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكري لأبي الفتح عثمان بن جني المتوفى سنة ٣٩٣ هـ تحقيق أحمد ناجي القيسي وخديجة عبد الرزاق الحديثي وأحمد مطلوب راجعه د/ مصطفى جواد مطبعة العاني بغداد ط/ الأولى ١٣٨١ هـ / ١٩٦٢ م .

ـ تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد المؤلف: محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (المتوفى: ٧٧٨ هـ) دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ.

ـ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك المؤلف : أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (المتوفى : ٧٤٩هـ) شرح وتحقيق : عبد الرحمن علي سليمان ، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر الناشر : دار الفكر العربي الطبعة : الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.

ـ الجامع الصغير في النحو لأبي محمد جمال الدين بن هشام الأنصاري تحقيق وتعليق أحمد محمود الهرميل مدرس بكلية التربية جامعة المنوفية١٤٠٠هـ ١٩٨٠ م.

ـ الجنى الداني في حروف المعاني المؤلف: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (المتوفى: ٧٤٩هـ) المحقق: د فخر الدين قباوة –الأستاذ محمد نديم فاضل الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.

ـ الخصائص المؤلف: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ) الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب الطبعة: الرابعة.

ـ الدرر اللوامع على جمع الجوامع للشنقيطي تحقيق وشرح /عبد العال سالم مكرم دار البحوث العلمية الكويت ط/ الأولى .

ـ الدر المصون في علوم الكتاب المكنون المؤلف: أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (المتوفى: ٧٥٦هـ) المحقق: الدكتور أحمد محمد الخراط الناشر: دار القلم، دمشق.

ـ ذيل مرآة الزمان، قطب الدين اليونيني، ط١، ١٩٦٠م.

ـ الزواجر عن اقتراف الكبائر المؤلف: أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي السعدي الأنصاري، شهاب الدين شيخ الإسلام، أبو العباس (المتوفى: ٩٧٤هـ)الناشر: دار الفكرالطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

ـ سبك المنظوم وفك المختوم تأليف الإمام العلامة أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني حققه وقدم له أ .د / عدنان محمد سلمان أ.م / فاخر جبر مطر .

ـ سفر السعادة وسفير الإفادة المؤلف: علي بن محمد بن عبد الصمد الهمداني المصري الشافعي، أبو الحسن، علم الدين السخاوي (المتوفى: ٦٤٣ هـ)المحقق: د. محمد الدالي تقديم: د. شاكر الفحام (رئيس مجمع دمشق)الناشر: دار صادر الطبعة: الثانية، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.

ـ سير أعلام النبلاء للذهبي تحقيق حسين الأسد أشرف على تحقيقه شعيب الأرنؤوط مؤسسة الرسالة.

ـ شذرات الذهب، في أخبار من ذهب، عبد الحي بن العماد الحنبلي، مكتبة القدس بالقاهرة ١٣٥٠هـ.

ـ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك المؤلف : ابن عقيل ، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (المتوفى : ٧٦٩هـ) المحقق : محمد محيي الدين عبد الحميد الناشر : دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة ، سعيد جودة السحار وشركاه الطبعة : العشرون ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.

ـ شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك المؤلف: بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت ٦٨٦ هـ) المحقق: محمد باسل عيون السود الناشر: دار الكتب العلمية الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.

ـ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المؤلف: علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (المتوفى: ٩٠٠هـ) الناشر: دار الكتب العلمية بيروت- لبنان الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ- ١٩٩٨مـ.

ـ شرح تسهيل الفوائد المؤلف: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ) المحقق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان الطبعة: الأولى (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م).

ـ شرح التصريح على التوضيح المؤلف: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، (المتوفى: ٩٠٥هـ) الناشر: دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

ـ شرح جمل الزجاجي لابن عصفور قدم له ووضع هوامشه وفهارسه فواز الشعار إشراف د/ إميل يعقوب دار الكتب العلمية بيروت ط/ الأولى ١٤١٩ هـ / ١٩٩٨م .

ـ شرح الرضي على الكافية تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر الأستاذ بكلية اللغة العربية والدراسات الإسلامية، منشورات جامعة قان يونس بنغازي ط/ الثانية ١٩٩٦ م .

ـ شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لجمال الدين محمد بن مالك المتوفى سنة ٦٧٢ هـ تحقيق عدنان عبد الرحمن الدوري مطبعة العاني بغداد ١٣٩٧ هـ / ١٩٧٧ م .

ـ شرح (قواعد الإعراب لابن هشام) المؤلف: محمد بن مصطفى القُوجَوي، شيخ زاده (المتوفى: ٩٥٠ هـ) دراسة وتحقيق: إسماعيل إسماعيل مروة
الناشر: دار الفكر المعاصر (بيروت – لبنان)، دار الفكر (دمشق – سورية) الطبعة: الأولى، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م.
ـ شرح الكافية الشافية المؤلف: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ) المحقق: عبد المنعم أحمد هريدي الناشر: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة الطبعة: الأولى.
ـ شرح كتاب سيبويه المؤلف: أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (المتوفى: ٣٦٨ هـ) المحقق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان الطبعة: الأولى، ٢٠٠٨ م.
ـ شرح اللمع لابن برهان الإمام أبو القاسم عبد الواحد علي الأسدي المتوفى سنة ٤٥٦ هـ تحقيق فائز فارس السلسلة التراثية الكويت الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤ م .
ـ شرح المفصل للزمخشري المؤلف: يعيش بن علي بن يعيش بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (المتوفى: ٦٤٣هـ) قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب الناشر:

دار الكتب العلمية، بيـــروت – لبنان الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـــ – ٢٠٠١ م.

ـــ شرح المقدمة الجزولية الكبير للأستاذ أبي على عمر بن محمد بن عمر الأزدي الشلوبين ٥٦٢ هـــ / ٦٥٤ هـــ دراسة وتحقيق تركي بن نزال العتيبي مكتبة الرشد الرياض ط/ الأولى ١٤١٣ هـــ / ١٩٩٣ م .

ـــ شفاء العليل في إيضاح التسهيل لأبي عبد الله محمد بن عيسى السلسيلي ٧١٥ ـــ ٧٧٠ هـــ دراسة وتحقيق د/ الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي الأستاذ المساعد بكلية اللغة العربية بجامعة أم القرى ط/ الأولى سنة ١٤٠٦ هـــ / ١٩٨٦ م .

ـــ شَوَاهِد التَّوضيح وَالتَّصحيح لمشكلات الجامع الصَّحيح المؤلف: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـــ) المحقق: الدكتور طَه مُحسِن الناشر: مكتبة ابن تيمية الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ هـــ.

ـــ صحيح البخاري المؤلف: محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي) الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـــ.

ـــ صحيح البخاري تحقيق/ مصطفى ديب البقا دار ابن كثير اليمامة ـــ بيروت ـــ ط/ الثالثة ١٤٠٧هـــ/١٩٨٧م.

ـ طبقات الشافعية المؤلف: أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر الأسدي الشهبي الدمشقي، تقي الدين ابن قاضي شهبة (المتوفى: ٨٥١هـ) المحقق: د. الحافظ عبد العليم خان دار النشر: عالم الكتب – بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٠٧ هـ.

ـ طبقات النحويين واللغويين. لتقي الدين ابن قاضي شهبة، تحقيق: محسن عائض، مطبعة النعمان، بغداد، ١٩٧٤م.

ـ ظاهرة التقارض في النحو العربي المؤلف: أحمد محمد عبد الله الناشر: مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

ـ علل النحو المؤلف: محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق (المتوفى: ٣٨١هـ) المحقق: محمود جاسم محمد الدرويش الناشر: مكتبة الرشد – الرياض / السعودية الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م.

ـ غاية النهاية في طبقات القراء لشمس الدين بن الجزري، نشرة :ج، برجستراسر ط١ مكتبة الخاني بمصر ١٣٥١هـ.

ـ فوات الوفيات، محمد شاكر الكتبي، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة بمصر، ١٣٥٨هـ.

ـ الكتاب المؤلف: عمرو بن عثمان بن قنبر أبو بشر، الملقب سيبويه (المتوفى: ١٨٠هـ) المحقق:عبد السلام محمد هارون الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .

ـ كتاب الجمل في النحو صنفه أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي المتوفى سنة ٣٤٠ هـ تحقيق د/ علي توفيق الحمد كلية الآداب جامعة اليرموك مؤسسة الرسالة دار الأمل .

ـ الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل المؤلف: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ) الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت الطبعة: الثالثة – ١٤٠٧ هـ.

ـ اللباب في علوم الكتاب المؤلف: أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني (المتوفى: ٧٧٥هـ) المحقق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت / لبنان الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ –١٩٩٨م.

ـ اللامات المؤلف: عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم (المتوفى: ٣٣٧هـ) المحقق: مازن المبارك الناشر: دار الفكر – دمشق الطبعة: الثانية، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.

ـ اللمع في العربية المؤلف: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ) المحقق: فائز فارس الناشر: دار الكتب الثقافية – الكويت.

ـ مجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنى تحقيق / محمد فؤاد سركين ط/ الثانية مؤسسة الرسالة ١٤٠١ هـ / ١٩٨١م .

ـ مجمع الزوائد ومنبع الفوائد علي ابن أبي بكر الهيثمي دار الكتاب العربي سنة ١٤٠٧هـ.

ـ مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه مكتبة المتنبي القاهره.

ـ المسائل الشيرازيات لأبي علي الفارسي ٢٨٨/ ٣٧٧ه تحقيق أ. د حسن بن محمود هنداوي كلية التربية الأساسية الكويت كنوز إشبيليا ط/ الأولى ١٤٢٤ ه/ ٢٠٠٤ م .

ـ المساعد على تسهيل الفوائد للإمام الجليل بهاء الدين بن عقيل على كتاب التسهيل لابن مالك تحقيق د/ محمد كامل بركات الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م .

ـ معانى القرآن للأخفش المؤلف: أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط (المتوفى: ٢١٥هـ) تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة الطبعة: الأولى، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م.

ـ معاني القرآن المؤلف: أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (المتوفى: ٢٠٧هـ) المحقق: أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي الناشر: دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر الطبعة: الأولى.

ـ معاني القرآن لعلي بن حمزة الكسائي المتوفى سنة ١٨٩ هـ أعاد بناءه وقدم له د/ عيسى شحاته عيسى مدرس العلوم اللغوية كلية الدراسات العربية جامعة المنيا الناشر دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع القاهرة تاريخ النشر ١٩٩٨ م.

ـ معجم البلدان، ياقوت الحموي، دار صادر، بيروت، ١٩٥٦م.
ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام النصاري تحقيق د/ عبد اللطيف محـــمد الخطيب الطبعة الأولى الكويت سنة ١٤٢٣ هـــ ـــ ٢٠٠٢ م .
ـ المفصل في علم العربية لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري المتوفى سنة ٥٣٨ هـــ وبذيله كتاب المفضل في شرح أبيات المفصل للسيد محمد بدر الدين أبي فراس النعساني الحلبي ط/ الثانية دار الجيل بيروت لبنان .
ـ اللمحة في شرح الملحة المؤلف: محمد بن حسن بن سِباع، المعروف بابن الصائغ (المتوفى: ٧٢٠هـــ) المحقق: إبراهيم بن سالم الصاعدي الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـــ/٢٠٠٤م.
ـ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك) المؤلف: أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (المتوفى ٧٩٠ هـــ) المحقق: مجموعة محققين جامعة أم القرى مكة المكرمة ط/ الأولى ١٤٢٨ هـــ / ٢٠٠٧ م .
ـ المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـــ «شرح الشواهد الكبرى» المؤلف: بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (المتوفى ٨٥٥ هـــ) تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر، أ. د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر الناشر: دار السلام للطباعة

والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – جمهورية مصر العربية الطبعة: الأولى، ١٤٣١ هـ – ٢٠١٠ م.

ـ المقتصد شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني تحقيق كاظم بحر المرجان منشورات وزارة الثقافة والإعلام الجمهورية العراقية ١٩٨٢ م .

ـ المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني المؤلف: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ) الناشر: دار إحياء التراث القديم الطبعة: الأولى في ذي الحجة سنة ١٣٧٣هـ – أغسطس سنة ١٩٥٤م.

ـ نظم الفوائد للشيخ الإمام جمال الدين أبي عبد الله محمد بن مالك (٦٠٠ ـ ٦٧٢ هـ) تحقيق د/ سليمان بن إبراهيم العايد مجلة جامعة أم القرى السنة الأولى ـ العدد الثاني ـ العام ١٤٠٩ هـ .

ـ نفح الطيب في غصن الأندلس الرطيب. أحمد محمد المقري. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط١ ١٣٦٧هـ مطبعة السعادة بمصر.

ـ النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري تحقيق د/ محمد عبد القادر أحمد دار الشروق ط/ الأولى ١٩٨١ م/ ١٤٠١ هـ .

ـ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ) المحقق: عبد الحميد هنداوي الناشر: المكتبة التوفيقية – مصر.

ـ الوافي بالوفيات، صلاح الدين الصفير ، النشرات الإسلامية ١٣٨١هـ.

ـ وفيات الأعيان وأنباء أبنا الزمان، أحمد بن خلكان، تحقيق: إحسان عباس دار الثقافة بيروت.

الرسائل

ـ ابن كيسان النحوي رسالة ماجستير إعداد/ محمد بن حمود الدعجاني إشراف أ.د/ راشد بن راجح الشريف جامعة الملك عبد العزيز بالمملكة العربية السعودية ١٩٧٧ / ١٩٧٨ م.

ـ الفوائد المحوية في المقاصد النحوية لجمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك / رسالة ماجستير تحقيق ودراسة إعدادـ وداد يحيى الل ـ إشراف د/ عياد عيد الثبيتي المملكة العربية السعودية جامعة أم القرى كلية اللغة العربية ١٤٠٥ ـ ١٤٠٦ هـ .

ـ المنهل الصافي في شرح الوافي للدماميني دراسة وتحقيق / حمدي عبد الفتاح مصطفى رسالة دكتوراه كلية اللغة العربية جامعة الأزهر رقم ٣٣٣٠ المكتبة المركزية .

ـ موصل النبيل إلى نحو التسهيل للشيخ خالد ابن عبد الله الأزهري تحقيق ودراسه إعداد ثريا عبد السميع اسماعيل جامعة ام القرى .

ـ النكت على الألفية والكافية والشافية والشذور والنزهة للسيوطي رسالة ماجستير دراسة وتحقيق فاخر جـبر مطر جامعة بغداد كلية الآداب١٩٨٣ م.

فهرس الموضوعات

المقدمة

المبحث الأول : حياة ابن مالك من الميلاد إلى الوفاة

المبحث الثاني: ظاهرة اختلاف رأي ابن مالك في المسألة الواحدة

أسباب ما يشيع في مصنفات ابن مالك من آراء تبدو مختلفة

حذف نون الوقاية من(لدن)

نون الوقاية مع الأسماء المشبهة بالأفعال

انفصال الضمير

دخول أل على الفعل المضارع

اقتران خبر المبتدأ بالفاء

إعمال (لا) عمل ليس في المعرفة

حذف اسم (لات)

سوى بين الاسمية والظرفية

تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف

تقديم التمييز على عامله

زيادة (عن) بين التأييد والمنع

معنى رب

أحكام مذ ومنذ وما بعدهما

إضافة (أب وأخ) إلى ياء المتكلم

صياغة فعل التعجب من الفعل المبني للمجهول

(ما) المتصلة بنعم وبئس وإعرابها

العطف بلكن

العطف على ضمير الرفع المتصل

التحذير لغير المخاطب

تقديم جواب الشرط على الأداة

الجزم بـــ(إذا) الظرفية

الخاتمة

فهرس المصادر المراجع